بسم الله الرحمن الرحيم

إن الدين عند الله الإسلام

كتاب الإعلام بمناقب الإسلام

أبو الحسن محمد بن يوسف العامري النيسابوري

MBDA
السلسلة العربية - الكتاب ١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ

سورة آل عمران ٣: ١٩

كتب أخرى من نفس السلسلة

١. ورد القرآن اليومي ٢٠٠٨
٢. الكتاب الجامع لفضائل القرآن الكريم: الأحاديث التي وردت في فضائل السور والآيات ٢٠٠٩
٣. الكتاب الأربعين في رحمة الدين ٢٠٠٩
٤. بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللب ٢٠٠٩
٥. الحقيقة والمعرفة ٢٠٠٩
٦. تعداد الضحايا ٢٠١٠
٧. القرآن الكريم والبيئة ٢٠١٠
٨. الخطاب الموجه إلى صاحب القداسة البابا بنديكتوس السادس عشر ٢٠١٠
٩. حِنّا ٢٠١١
١٠. العرف العاطر في معرفة الخواطر وغيرها من الجواهر ٢٠١١
١١. كتاب فضائل الذكر ٢٠١١
١٢. العقل والعقلانية في القرآن ٢٠١٢
١٣. مفهوم الإيمان في الإسلام ٢٠١٢
١٤. كتاب الإعلام بمناقب الإسلام ٢٠١٢
١٥. الخطاب الموجه إلى رابطة العلماء الأردنيين ٢٠١٢
١٦. حول مطالبة إسرائيل بالاعتراف بـ "الدولة اليهودية" ٢٠١٢

المحتويات

المحتويات ٣
مقدمة ٥
مُفْتَتَحُ ما يُحْتَاجُ إلى مَعْرِفَتِه ١٥
القَوْلُ في مائيَّة العلمِ ومَرَافِقِ أنواعِه ١٩
القَوْلُ في الإبَانَةِ عن شَرَفِ العُلومِ المِلِّيَّةِ ٣١
القَوْل في فضائل العُلوم المِلِّيَّة ٤٠
القَوْلُ في مَعْرِفَةِ أركانِ الدِّينِ ٥٤
القَول في فضيلة الإسلام بحسب الأركان الاعتقادية ٥٨
القَوْلُ في فَضِيلةِ الإسْلامِ بحسبِ الأركانِ العِبَاديَّة ٦٥
القولُ في فَضيلةِ الإسلام بحسبِ الإضافةِ إلى المُلْك ٧٨
القَوْلُ في فضيلةِ الإسلامِ بحسبِ الإضافةِ إلى الرَّعَايا ٨٧
القولُ في فضيلةِ الإسلامِ بحسبِ إضافتِه إلى الأجيال ٩٣
القَوْلُ في فَضِيلةِ الإسلامِ بإضافتِهِ إلى المَعَارِف ٩٩
القَوْلُ في الشُّبُهَاتِ التي يَتَسَلَّقُ بها المُعَانِدونَ للإسلامِ ١٠٤
القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهَةِ الأُولى ١٠٧
القول في حل الشُّبهة الثانية ١١٠
القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهَة الثالثة ١١٤
القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهَةِ الرابعة ١١٧
قائمة المصادر والمراجع ١٢٧

السلسلة العربية - الكتاب ١٤
كتاب الإعلام بمناقب الإسلام
ISBN: 978-9957-428-53-2

© ٢٠١٢ مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي
عمان / الأردن
www.rissc.jo

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠١٢/٦/٢٣٢٥

مقدمة

يُعتبر كتاب «الإعلام بمناقب الإسلام» من أهم المصنفات في الفكر الإسلامي وقضاياه بما تضمَّنه من طروحات فكرية وفلسفية إضافة إلى مقارنة الدين الإسلامي بغيره من الأديان، ودفع الشُّبه الموجهة للإسلام ومناقشتها وتفنيدها.

والمؤلف هو من كبار فلاسفة وعلماء المسلمين في القرن الرابع الهجري، وهو: أبو الحسن محمد بن يوسف العامري النيسابوري، من أهل خراسان، ولد في نيسابور وتلقى علومه الأولى فيها[1]، ثم تنقل في عدد من المدن والحواضر العلمية فزار الري وأقام ببغداد مدة.

وتبوأ العامريُّ منزلة متميزة بين كبار الفلاسفة في الإسلام، وعدَّه الشهرستاني ضمن صفوة الفلاسفة المسلمين أمثال مسكويه والكندي والحراني والفارابي وابن سينا والمقدسي[2]. وكانت وفاته رحمه الله في عام

---

(١) الزركلي: الأعلام ٧: ١٤٨، خليفات: رسائل أبي الحسن العامري وشذراته الفلسفية ص ٦٥.

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ٢: ١٥٨

٣٨١هـ / ٩٩١م[١].

وقد بقيت من كتاب «الإعلام بمناقب الإسلام» نسخة وحيدة تحتفظ بها مكتبة راغب باشا باسطنبول، رقمها ١٤٦٣/ ١، وهي ضمن مجموع كتب سنة ٥٢٥هـ، وتقع في ٢٨ ورقة بخط نفيس، وعنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية برقم (٣٠ توحيد).

وأمّا تآليفه ومصنفاته الأخرى فقد ذكر معظمها في مقدمة كتابه «الأمد على الأبد» وهي:

الإبانة عن علل الديانة.

الإرشاد لتصحيح الاعتقاد.

النسك العقلي والتصوّف الملّي.

الإتمام لفضائل الأنام.

التقرير لأوجه التقدير.

إنقاذ البشر من الجبر والقدر.

الفصول البرهانية للمباحث النفسانية.

فصول التأدب وأصول التحبّب.

الإبشار والإشجار.

الإفصاح والإيضاح.

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ٨: ٥١٦.

العناية والدراية.
الأبحاث عن الأحداث.
استفتاح النظر.
الإبصار والمُبْصَر.
تحصيل السلامة عن الحُصْر والأُسْر.
التبصير لأوجه التعبير.
الأمَد على الأبَد.

ثم ذكر العامري أن هناك «غيرها من الرسائل الوجيزة، وأجوبة المسائل الدينية المتفرقة، وشرح الأصول المنطقية، وتفاسير المصنّفات الطبيعية، وما استتبّ لي تأليفها باسم الأمراء والرؤساء بالفارسية»[1].

(١) العامري: الأمد على الأبد، ص ٥٥ - ٥٧.

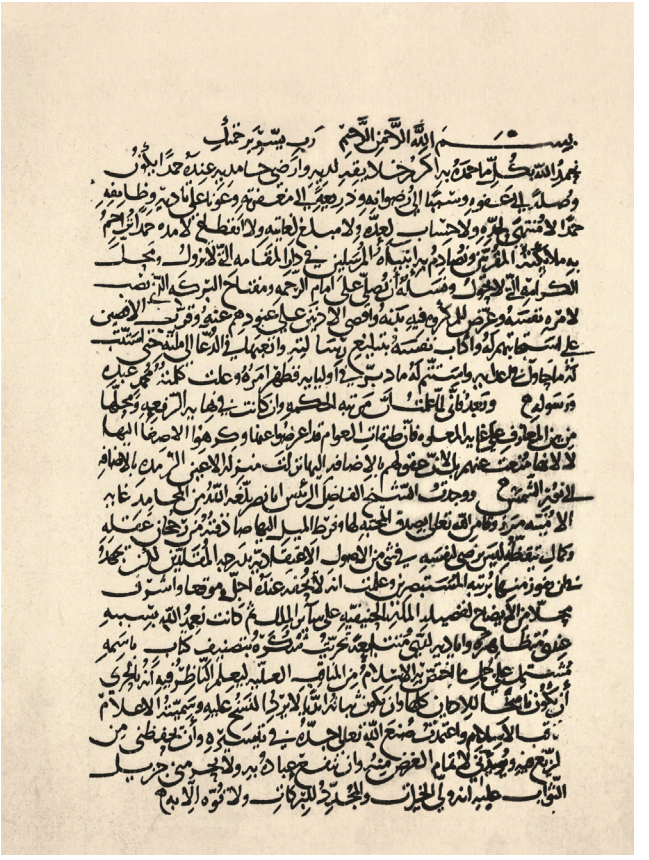

الصفحة الأولى من المخطوط

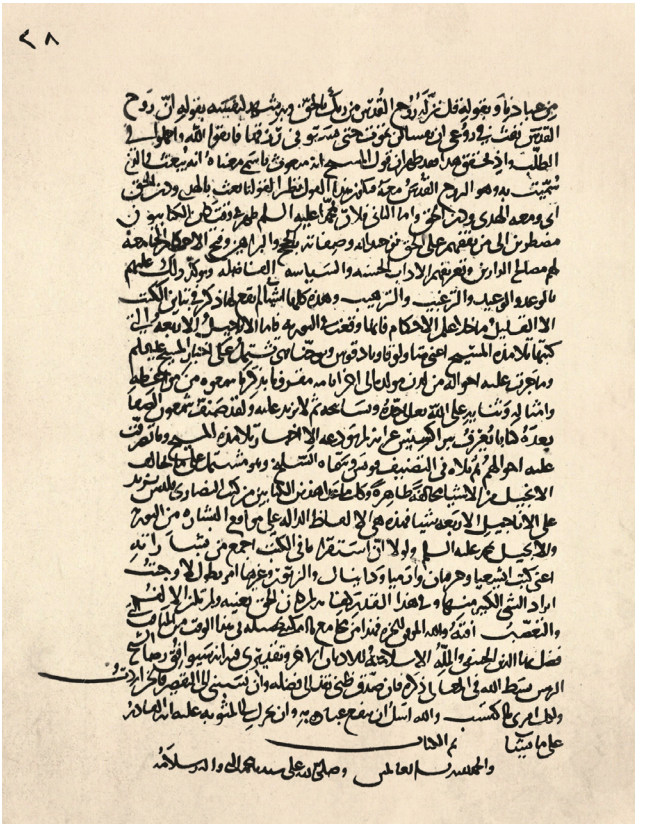

الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسّر برحمتك

نحمد الله بكلّ ما حَمِدَهُ به أكرمُ خلائقه لديه، وأرضى حامِديه عنده؛ حَمْدًا يكون وُصْلَةً إلى عفوه، وسببًا إلى رضوانه، وذريعةً إلى مغفرته، وعونًا على تأدية وظائفه؛ حَمْدًا لا منتهى لحدِّه، ولا حساب لعدِّه، ولا مبلغ لغايته، ولا انقطاع لأمده؛ حَمْدًا تُراحم به ملائكته المقرَّبين، ونُصادم به أنبياءه المرسلين، في دار المُقامة التي لا تزول، ومحلِّ الكرامة التي لا تحول.

ونسأله أن يُصلي على إمام الرحمة، ومفتاح البركة، الذي نَصَبَ لأمره نفسه، وعرَّض للمكروه فيه بدنه، وأقصى الأدنين على عُنُودِهم عنه، وقَرَّبَ الأقصين على استجابتهم له، وأدْأَبَ نفسه بتبليغ رسالته، وأتعبها في الدُّعاء إلى ملّته؛ حتى استَتَبَّ له ما حاول في أعدائه، واستَتَمَّ له ما دبَّر في أوليائه؛ فظهر أمره، وعَلَتْ كلمته؛ محمدٍ عبدِه ورسولِه.

وبعد؛

فإني لمّا علمت أنَّ مرتبة الحكمة - وإنْ كانت في نهاية الرِّفْعة، ومحلّها من بين المعارف على غاية المَعْلُوة - فإنّ طبقات العوامِّ قد

أعرضوا عنها، وكرهوا الإصغاء إليها؛ لا لأنها مُنعت عنهم، بل لأنّ عقولهم بالإضافة إليها نزلت منزلة الأعين الرَّمِدَة بالإضافة إلى نور الشمس.

ووجدتُ الشيخ الفاضل الرئيس أبا نصر - بلَّغه الله من المحامد غاية الأُمْنِيَّة - مرزوقًا من الله تعالى بصدق المحبّة لها، وفرط الميل إليها، صادفته من رجحان عقله، وكمال تيقُّظه؛ ليس يرضى لنفسه في شيء من الأصول الاعتقاديّة بدرجة المقلِّدين، لكن يجهد في أن يفوز منها برتبة المستبصرين، وعلمت أنه لا تحفة عنده أجلُّ موقعًا، وأشرفُ محلًّا، من الإيضاح لفضيلة الملّة الحنيفيّة على سائر الملل؛ ثم كانت نِعْمَة الله بسببه عندي مُتظاهرة، وأياديه لديَّ متتابعة - تحرّيت شكره بتصنيف كتاب باسمه، مشتمل على جُمَل ما اختصَّ به الإسلام من المناقب العليَّة؛ ليعلم الناظر فيه أنه بالحريِّ أن يكون ناسخًا للأديان كلّها، وأن يكون ثباته أبديًّا لا يرد النسخ عليه، وسمَّيتُهُ: «الإعْلام بمَناقِبِ الإسْلام».

واعتمدت صنع الله تعالى جَدُّه في تيسيره، وأن يحفظني من الزَّيْغ فيه، ويؤيِّدني لإتمام الغرض منه، وأن ينفع عباده به، ولا يحرمني جزيل الثواب عليه.

إنه وليُّ الخيرات، والمجدِّد للبركات، ولا قوّة إلّا به.

مُفْتَتَحُ ما يُحْتَاجُ إلى مَعْرِفَته

إنّ كان العقلُ المختَصُّ بالجَوْهَرِ الإنسيّ هو أن يعرف الحقّ، ويعمل بما يوافق الحقّ فمن الواجب أن يكون [٢أ] أكملُ الناس أغزَرَهم عرفانًا للحقِّ، وأقدَرَهم على العمل بما يوافق الحقّ، وأرذلُ الناس أنزَرَهم معرفة بالحقّ، وأعجَزَهم عن العمل بما يوافق الحقّ. وأن يكون أنفع الأشياء للإنسان في الإبقاء على نفسه أن يعلم أنه متى ارتكب المساوئ لم يمكنه سد أفواه الناس عن ذكرها، فلا يلتمسْ إسكاتهم بالغلظة على من يعيبه بها، بل يلتمسه بإصلاح أخلاقه.

وإذ عُرف هذا فنقول: إن فرقة من الفلاسفة، وطائفة من الباطنيّة، قد ادَّعَوْا أن المبرّز في العلوم لن يلزمه شيء من وظائف العبوديّة غير الهداية للخليقة، وأن العاقل منا ليس يلزمه اقتباس العلم ليتوصّل به إلى الأعمال الصَّالحة، بل يلزمه ذلك ليسلم به عن وحشة الجهالة؛ فإنها في ذاتها قبيحة مظلمة، كما أن ضدّها في نفسه حسن مُلِذّ.

قالوا: وليس يُشَكُّ أن المُلابِسَ لصناعة من الصِّناعات لن يتحمَّل المشقَّة في تكليفها إلّا بمقدار ما يُكسبه البراعة فيها؛ حتى إذا ظهر حذقه، واستُحكمت مهارته، لم يبق عليه من تعبها إلّا الهداية والتكليف.

قالوا: فإذن مساواة المُقَدَّم في الحكمة لطبقات الجهّال في التزام الكدِّ لإقامة وظائف الأمر شيء ظاهر الشناعة، ولو جاز توهّم ذلك

لما وُجِدَ الجهال منقادين للعلماء. فهذا هو زبدة ما تعلّقت به هذه الطائفة من الشبهة.

ونحن نقول: إن كل من آثر لنفسه هذه العقيدة فقد ارتكب خطأ فاحشًا؛ فإنّ العلم مبدأ للعمل، والعمل تمام العلم، ولا يُرْغَبُ في العلوم الفاضلة إلّا لأجل الأعمال الصالحة.

ولو زَيَّن الله تعالى الجبلة البشرية مقصورة على تحصيل العلم دون تقويم العمل لكانت القوّة العمليّة إمّا فضلاً زائداً، وإمّا تبعًا عارضًا. ولو أنها كانت كذلك لما كان عَدَمُهَا لِيُخِلَّ في عمارة البلاد، وسياسة العِباد. كلا! إن توهّم هذا مما يؤدّي إلى تفويض الأعمال الصَّالحة بأسرها إلى ذوي الجَهل والغباوة! ولو جُعِلَ الأمر كذلك لوُجِدَت الطبيعة الإنسيَّة عند إقامتها الأعمال الصَّالحة مستغنيةً عن العلوم الحقيقيَّة. وهذا باب قد استقصينا القول فيه في كتاب «الإقامة لفضائل الأنام».

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب أن نصرِفَ القول إلى ذكر محاسن الأعمال فنقول: إنها بالقسمة الأولى توجد مُفْتَتَّة إلى أقسام ثلاثة:

أحدها: استصلاحُ ما يتعلقُ صلاحه بضربٍ من المعونة البشريّة.

والثاني: استبقاءُ ما يَفْتَقِرُ في بقائه إلى ضربٍ من القوّة البشريّة.

والثالث: استعمال فائدة منافعه بضربٍ من التدابير البشريّة [٢ب].

ثم كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة يتعلَّق بثلاثة أصناف من القِنْيَات المتَّصلة برياسة الإنسان، وكل من قَصَّرَ عن القُنْيات النَّفْسانيَّة، أعني العائدة باستصلاحها واستبقائها واستعمالها، فهو لا محالة قاصر عن القُنْياتِ الكَذْخُدَاييَّة، أعني العائدة باستصلاحها واستبقائها، واستعمالها؛ ثم لا ينعكس. وبمثله كلُّ مَن قَصَّرَ عن القُنْياتِ الكَذْخُدَاييَّة، أعني العائدة باستصلاحها واستبقائها واستعمالها، فهو لا محالة قاصر عن القِنْيات الرِّياسيَّة؛ ثم لا ينعكس.

فنحن إذن جُدَراءُ بأن نصرف البيان إلى تحقيق القُنْياتِ المتَّصلة بكلّ واحد من هذه المعاني الثلاثة فنقول:

أما استصلاح النَّفْس فمُتعلِّق بعنايات ثلاث:

إحداها: العناية بقمع القوّة الشهوانيّة.

والثانية: العناية برياضة القوّة الغضبيّة.

والثالثة: العناية بجعل القوّة العاقلة رئيسيًا على القوَّتين؛ أعني الشهوانيّة والغضبيّة، بعناية واحدة: وهي التدرُّب في عرض جميع ما تحرّك له الغضب أو الشهوة على العقل، ليكون هو المدبِّر لوصولهما إلى تمام البغية.

وأمَّا استصلاحُ الكَذْخُدَابيَّة فمتعلِّقٌ بمُزَاوَجات أربعة:

إحداها: مُزَاوَجَةُ الرجل مع امرأته.

والثانية: مُزَاوَجَةُ الوالد مع أولاده.

والثالثة: مُزَاوَجَةُ المالك مع أملاكه.

والرابعة: مُزَاوَجَةُ المَلِك مع رعيَّته.

وأما استبقاؤها فمتعلِّق بمحافظة هذه المُزاوَجات الأربعة لنفسه الفريدة؛ بحسب ما تُوجبه[1] مروءة مثله في الجاه والمرتبة.

وأما استصلاح الرِّيَاسيَّة واستعمالها فقد أكثر الحكماء من تصنيفاتهم فيها، واشتهرت كتبهم في أقسامها. ومدارها كلها معلّق بالانتصاب لحفظ طبقات الخليقة وصناعاتهم على خصائص مراتبها، بحسب نسبة بعضها إلى بعض، على ما يُوجبه الدِّين الصَّحيح، والرأي الصَّريح.

وإذْ عُرِفَ هذا، ثم وُجِدَت الملَّةُ الحَنِيفيَّة مُرْبِيَةً[2] على الأديان كلِّها في تأكيد الأمر بتحصيل هذه القُنْيات، والهداية إلى التمسُّك بشروط هذه العنايات، على ما يرد بيانه على الأثر فبالحريِّ أن يُشهَدَ لها بالمَنْقَبَةِ العَلِيَّة، والدَّرَجة الرَّفيعة.

وإذْ قد أتينا على ذكر الجُمَل ممّا يتَّصل بمحاسن الأعمال، وأحببنا أن نجعل هذا الفقه من تِبْيَانِها مقدّمةً لما هو غرضنا من التصنيف فمن الواجب أن نقتصر عليه، ونصرف السَّعي إلى مقصودنا من الأبواب، وأن نبدأ بذكر مَائِيَّة العلم وشرفه، ومرافق أنواعه.

---

(١) في الأصل: يوجبه.

(٢) في الأصل: مُرتبة.

القَوْلُ في مائيَّة العلم ومَرافِقِ أنواعِه

[٣أ] الإيمانُ اعتقادٌ صادق يقينيّ، ومحلَّه من النَّفس هو القوَّة العاقلة. والكُفْر اعتقاد كاذب غير يقينيّ، ومحلَّه من النَّفس هو القوَّة المتخيِّلة. وقد تصلح القوَّة المتخيِّلة للاعتقاد الصَّالح، ولن تصلح القوَّة العاقلة للاعتقاد الكاذب.

ومن الواجب على الإنسان أن يعرض جميع ما يَسْنَحُ لقوته المتخيِّلة من الأبواب الاعتقاديَّة على قوَّته العاقلة؛ ليأمن به آفات الكذب. غير أنه ربما كره عرضه عليها تفاديًا من أن يُزَنَّ بالنقص، أو يُؤَنَّبَ بالكذب.

وكما أن العمل الأحكم هو ما يكون الإقدام عليه بعد التقدير، وبمثله القول الأحكم هو ما يكون إطلاقه بعد الرويَّة؛ كذا العلم الأحكم هو ما يكون الاعتقاد له بعد التهذيب. وإذْ عُرِفَ هذا فمن الواجب أن نعودَ إلى مقصودنا من القول فنقول:

أما العلم فهو الإحاطة بالشيء على ما هو عليه من غير خطأ ولا زلل، وهو ينقسم إلى: المِلِّيّ، والحِكْميّ. وأرباب العلوم المِلِّيَّة هم المُصْطَفَوْن من الأنبياء صلوات الله عليهم، وأرباب العلوم الحِكْمِيَّة هم المُرْتَضَون من الحُكَماء. وكل نبيٍّ حكيم، وليس كلُّ حكيم نبيًّا.

فأما العلوم المِلِّيَّة فَتَفَنَّنُ إلى صناعاتٍ ثلاث:

إحداها حسيَّة: وهي صناعة المحدِّثين.

والثانية عقلية: وهي صناعة المتكلِّمين.

والثالثة مشتركة بين الحس والعقل: وهي صناعة الفقهاء.

ثم صناعة اللغة تنزل من الصناعات الثلاث منزلة الآلة المُعِينة عليها.

وأما العلوم الحِكْمِيَّة فهي تَفْتَنُّ أيضًا إلى صناعاتٍ ثلاث:

إحداها حسيَّة: وهي صناعة الطبيعيِّين.

والثانية عقليَّة: وهي صناعة الإلهيِّين.

والثالثة مشتركة بين الحس والعقل: وهي صناعة الرياضيِّين.

ثم صناعة المنطق تنزل من الصناعات الثلاث منزلة الآلة المُعِينة عليها.

ثم إنَّ العامَّة ربما أطلقت لفظة العلم على حرفة من الحِرَف؛ أية حرفة كانت.

وأهل التجربة ربما أطلقوها على المعاني الامتحانيّة: نحو الزَّجْر، والعِيَافَة، وعلم الكَتِف، والقِيَافة.

وقد يوجد من العلوم ما هو مذموم عند الحكماء، ولا يجوز تعلُّمه عند النُّهَماء، وذلك ليقينهم بأن الضَّرر في استعمالها أعمُّ من النَّفع: نحو السِّحر، والوَهْم، والعَزَائم، والكِيمياء.

وإذْ تحقَّق هذا فمن الواجب أن نترقَّى في البيان قليلاً فنقول:

إن من أعظم مواهب الله تعالى لعباده أن خلقهم من أنفسهم محبين للعلم. ثم لما كانت الجِبِلَّةُ البشريّة في طباعها بحيث لا يقوى الإنسان على ضبط جميع أقسامه، [٣ب] جُعِلَ بين طباع البَشَر وبين أصناف المعالم علامة خفيّة، ومناسبة ذاتيّة. أعني أن الواحدَ فالواحدَ منهم ينجذب بهمَّته إلى قسم من أقسامها: إما باختيار نفسه، أو باختيار من يلي التقدير عليه؛ فيتأكّدُ إلفُه له، ويقوي شغفهُ به، فيخصُّه من قلبه بشدَّة المحبَّة، ويفضّله على غيره وإن كان مفضولاً، حتى قيل: إن المرء لما جَهِله عدوّ.

وإذْ عُرِفَ هذا، ثم لم نَشُكَّ أن الوقوف على ما يحصل لنا من النفع من كل فن منها يصير عونًا قويًّا على حُسْن الاختيار فيها؛ فنحن إذن جُدَرَاءُ بأن نصرف السَّعي إليه فنقول:

إن العلوم الحِكْميَّة قد طعن عليها قوم من الحَشْوِيَّةِ، وزعموا أنها مُضَادَّة للعلوم الدينيَّة، وأن من مال إليها، وعُنِيَ بدراستها فقد خسر الدنيا والآخرة.

قالوا: وليست هي إلّا ألفاظًا هائلة، وألقابًا مُزَخرفة، زُيِّنَت بمعانٍ ملفَّقة، لينخدع بها الجاهل الغِرّ، ويُولَعَ بها المتظرِّف الغُمْر.

وليس الأمر كذلك؛ بل توجد أصولُها وفروعُها عقائد موافقةً للعقل الصَّريح، ومؤيِّدةً بالبرهان الصَّحيح؛ حَسْبَ ما توجد العلومُ الملِيَّة. ومعلوم أن الذي حَقَّقه البرهان وأوجبه العقل، لن يكون بينه

وبين ما يوجبه الدين الحَقّ مُدَافَعَةٌ ولا عِنَاد.

على أنّ من ضبط العلومَ الحكميّة فقد استبْعد من نفسه بمرافق ثلاثة:

أحدها: الأنس باستكمال الفضيلة الإنسانيّة؛ باستيلائه على حقائق الموجودات، والتمكّن من التصرّف عليها.

والثاني: الخلوص إلى مواقع الحكمة فيما أنشأه الصانع جلَّ جلاله من أصناف الخليقة، والتحقُّق لعللها ومعلولاتها، وما تتّصل به من النظام العجيب، والرَّصف الأنيق.

والثالث: الارتياض في مطلب البرهان على الدعاوى المسموعة، والسلامة من وصمة التقليد للمذاهب الواهية.

وإذ عرف هذا، ثم وصفنا أن العلوم الحِكْميَّة كلها تَفْتَنُّ إلى الصناعات الثلاثة: وهي صناعة الرياضيّين، وصناعة الطبيعيّين، وصناعة الإلهيّين، وأن صناعة المنطق نازلة منزلة الآلة، فمن الواجب أن نذكر ما يختصُّ بكلِّ واحدةٍ من هذه الصناعات الأربعة من المرفق والجدوى، بإجمال من القول، ثم نصرف السَّعي بعده إلى أصناف العلوم الملِّيَّة، فنقول:

أما صناعة الرياضيّين فمُفْتَنَّة إلى شُعَبٍ خمسة وهي:

العدد، والهندسة، والتنجيم، والتأليف، والحيل.

فأما العدد: فإن الارتياضَ به، والمهارة فيه، تُنيفُ بالإنسان على

أبواب ينغمسُ له الفِكر في اللَّذات [٤أ] العقليَّة؛ فإنَّ في أقسامه المُفْرَدَة، وأقسامه المُضَافة، ما لو نظر العاقل إلى خَواصِّها لرشبع من الاستمتاع بها، وأيقن أنه من جلالة القدر، وعظم الخطر، بحيث لا ينقضي منه العجب، مع ما أنه في نفسه بمعزل من الاختلاف وعوارض الشّكوك، وهو المحْتَكمُ إليه في المعاملات. وقد قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ [مريم، ١٩: ٩٤]. وقال تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن، ٧٢: ٢٨].

وأما الهندسة: فهي تتلو العدد في جلالة القدر، وعظم الخطر؛ بل هي أقرب إلى الإدراك لوقوعها تحت الأمثلة الحسيَّة، وأوسع منه نفاذًا: إذ لولاها لما قدر الحُسّابُ على استخراج الجُذُور الصُّمّ، ولما قدر المُسَّاحُ على معرفة أشكال العقارات، ولما وصلت العقول إلى التحقيق لمبلغ الأبحر في أطوالها وعروضها، ومبلغ الجبال في أعمدتها وارتفاعها. هذا - أيَّدك الله - مع ما ينتفع به الحُذَّاقُ من البَنَّائين والنجَّارين والنَّقّاشين والصَّوَّاغين، وما يتوصّل بها إلى اتخاذ الآلات الرَّصْدية: كالكُرَى، والإصطِرلابات، وذوات الحلَق، والرُّخامات.

وأما التَّنْجيم: فهو ما لا يُنكر شرفه، إذ هو باحث عن هيئة العالم العلويّ في كميته وكيفيته، وحركات كلّ جرم من أجرامه، واستخراج علل كسوفاته، وما يلحق بالخُنَّس الجواري من الحالات المختلفة: كالرجوع والاستقامة، والسَّيْر والإقامة، وما يعرض للأنجم الثوابت من الظهور

والاختفاء، والتشريق والتغريب.

وليس يُشَكُّ أن العاقل متى أحاط علمه بما اشتملت السماوات عليه فقد تنبَّه من أبواب السعادة على قسط عظيم، ولهذا ذمَّ الله تعالى أقوامًا رَضُوا لأنفسهم بثُكْلِ[1] هذه المَكْرُمة، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الروم، ٣٠: ٨]، ومدح أقوامًا سَعِدُوا بمثل هذه المَنْقَبة فقال: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [آل عمران، ٣: ١٩١].

وأما التأليف: فهو ما لا يُنكر شرفه، فإن إقامة البراهين على ما يأتلف وما لا يأتلف من القُوى والمقادير في العالم السَّماويّ، والعالم الأرضي، بل وفي العالم الرُّوحاني، والعالم الجُسماني معلَّق به.

ولولا قوة هذه الصناعة لما وصل المُنَجِّمون إلى تحقيق ما ادَّعَوْه من أحوال الكواكب في اتصالاتها، وامتزاج أشْيِعَتِها، ولما وصل العَرُوضيُّون إلى إقامة العلل في أوزان الشعر، وانحصار أجناسها الخمسةَ عشر في الدوائر الخمسة. وقد قال رسول الله ﷺ: «زَيِّنُوا القُرآنَ بأصْوَاتِكُمْ»[2].

---

(١) الثُّكل: الموت والهلاك، والمراد: فقدان هذه المكرمة وانعدامها لدى بعض الناس.

(٢) رواه أبو داود (١٤٦٨)، في كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل بالقرآن، والنسائي

وأما الحِيَل: فهي فنّ مشترك بين الرياضيّ والطبيعيّ، ومنها يُتوصَّل إلى استنباط المياه المستكنَّة في بُطون الأرض، وإساحتها على وجهها: وهي إما بالدَّوَاليب، وإما بالفَوَّارات، وبها يُتَقَوَّى على حمل الأشياء الثقيلة بمعونة القوى الضعيفة، وبها يُستعان على اتخاذ القناطر على الأودية القَعِرَة، وعقد الجسور العجيبة في الأنهار العميقة، وغيرها ممّا يطول شَرْحه.

فهذه هي مجامع ما يُرْتَفَقُ به من صناعة الرياضيّين. وقد عُلِمَ أنه ليس بينها وبين العلوم المِليَّة عِنَادٌ ولا مُضَادَّة.

وأما صناعة الطبيعيّين فهي متعلِّقة بالجسمانيّات الواقعة تحت المشاعر، وليس يُشَكُّ أن جواهر العالم كلّها مُنْقَسِمَة إلى قسمين:

أحدها: المُبْدَعَاتُ بتمام قدرته الإلهيّة: نحو الأفلاك، والكواكب، والأسْطُقُسَّات الأربعة.

والثاني: المُكَوَّنَاتُ عنها بالتسخير الإلهي، وهو المُنْقَسِمُ إلى أقسام ثلاثة:

أحدها: الحادث في الجوّ: كالثلج، والأمطار، والرعد، والبرق، والصواعق، والشهب.

والثاني: الحادث في المعادن: كالذهب، والفضّة، والحديد،

(١٠١٥)، في كتاب مد الصوت بالقراءة، باب تزيين القرآن بالصوت، وهو حديث صحيح.

والنحاس، والزئبق، والرَّصاص.

والثالث: الحادث بين الطرفين: وهي منقسمة إلى النبات والحيوان.

وقد يتولّد من هذا العلم صناعات شريفة: كالطب، والطبيخ، والأصباغ، والأطلية.

ثم هو الذي شُهِدَ له بنفاسة الفائدة، وجزالة العائدة، وقد روى في الأخبار عن الإمام الأجل علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «العلم علمان: علم الأديان، وعلم الأبدان»[1]. بل قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة، ٢: ١٦٤].

فهذه مجامع ما يُرْتَفَقُ به من صناعة الطبيعيّين. وقد علم أنه ليس بينها وبين العلوم الملّيّة عِنادٌ ولا مُضادَّة.

وأما صناعة الإلهيّين فهي مرتفعة من أن يُدْرَكَ شيء من أغراضها

---

(١) هذا القول مروي عن الإمام الشافعي، رواه الحافظ أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١٤٢). وانظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/٢٠٨، ٥/٣٠٧، وطبقات الأولياء لابن الملقن ٢٣٨.

إلّا بقوّة العقل المجرَّد، وهذ القوَّة تسمّى لُبّاً، ولُبُّ كلّ شيء هو خلاصته. وهي صناعة مجرَّدة للبحث عن الأسباب الأوَّلية لحدوث الكائنات العالمية، ثم التحقُّق للأوَّل الفَرْدِ الحَقِّ، الذي هو النهاية في كل ما يُقْصَدَ إليه بالإجلال، على السبيل المُبَرَّأ من المِرْية.

وليس يُشَكُّ أن الفَوز بهذه الغبطة هو المنيلُ للسعادة الأبديّة، وقد يصعب الارتقاء إليه إلّا بعد أن نجعل المعلومات الأُخَر ذَرِيعةً لنا إلى تحصيله، كما ذكرنا في كتابنا المُلَقَّب [٥أ] بـ «العناية والدِّرَاية».

ولهذا ما لم يكن الأوائل يسمون أحداً من الناس حكيماً إلّا إذا فاز بهذه المعرفة. وإنَّ صناعةً هذه ثمرتها، فمن المُحال أن يكون بينها وبين العلوم المليَّة عِنَادٌ أو مُضَادَّة.

وأما صناعة المنطق فإن طائفة من المتكلمين تَقَيَّلوا[1] آثار الحَشْوِيَّة في الزراية عليها، واحتجّوا في ذلك بحُجَّتين:

إحداهما قولهم: إنَّا معشرَ المبرّزين في صناعة الكلام نظرنا في الكتب المنطقيّة فلم نحْصُل منها إلّا على ألفاظٍ مُنغلقة، وألقاب مستغربة: فلو أن أرباب هذه الكتب سَعِدُوا بما يوافق الحقّ لوَجَب أن يوجدوا حِرَاصاً على إيضاحه، ولوُجِدَ منه تصنيف واحد يغنينا النظر فيه، عن فاتح يفتح لنا معانيه.

---

(١) التَّقَيُّل: السّير على ذات المنهج واتباع الآثار.

وهذه -أيَّدَك الله- حجّة داحضة: فإنَّ قصور أفهام المتكلّمين عن معاني الكتب المنطقيّة غير دالٍّ على فسادها. على أن المعترف بقصور فهمه عن جميع ما تضمَّنته صناعة المنطق من معانيها، قد صار شاهدًا بأن حكمه عليها بأنها موافقة للحقِّ أو مخالفةً له يكون لا محالة مردودًا؛ وأن الواجب عليه أن يلتزم الرجوع إلى الذي عابه أو قرَّظه[1]، ليستفهم مضمونها، ثم يحكم بالصّواب أو الخطأ عليها.

والحجَّة الثانية هي قولهم: إنّ أرباب هذه الصِّناعة قد اتَّفقوا على أن الفائدة العظمى من اقتنائها هو المهارة في شروط الاستدلال بالشاهد على الغائب، وأنَّ منزلتها من العلوم النظرية كلها مُضاهٍ لمنزلة صناعة العروض من أصناف الشِّعر. ولسنا نَشُكُّ أن أحدنا متى اقتدر بذوقه على تَقْوَالِ الشِّعر فقد صار علم العروض بالإضافة إليه مستغنًى عنه. فإذن يجب أن يكون المقتدر بفهمه على استعمال المقاييس ذا غُنْيَةٍ من صناعة المنطق. وما مِنْ عاقل يتحلّى بصناعة المتكلّمين إلّا وقد اهتدى له بفهمه، فبالحريّ إذن أن يصيرَ المنطق وبالاً عليه.

وهذه أيضًا حجَّة واهية: فإن العاقل منّا وإن اتّفقت له الإصابة في مقاييسه فإن خصمه متى نازعه في صحّتها، وادَّعى عليه صحّة قياس مخالف لقوانينه، لم يُمكنه تحقيق ما نُوزع فيه إلّا إذا كان عنده هذا

(١) في الأصل: وقرّظه وأقحمت بين الأسطر عبارة: «مدحه وبوحي الحق أو باطلها».

الميزان اليقيني الموثوق بعدالته. وبمثله الحال فيمن نُوزِعَ في صحّة بيت من الشِّعر وادّعى أنه مزاحَف. أعني أنه لن يَتَوَصَّلَ إلى تحقيق الصّواب من قوله وقول خصمه إلا بقوّة صناعة العروض.

وإذ تبيَّن لنا سُقْم الحُجَّتين فمن الواجب أن نذكر الفائدة الأوَّلية من هذه الصناعة فنقول: إنها آلة عقليّة تُكَمِّلُ بها النفسُ الناطقةُ التمييزَ بين الحقّ والباطل في الأبواب النظريَّة، وبين الخير والشَّر في الأبواب العمليَّة. ومَحَلُّها من الأنفس المستعملة [٥ب] لها قريب الشَّبَه من محلِّ عِيَارٍ مُعَدِّل يوزن به المعلومات: فإنها هي المُرَاعِيَة للسوأل والجواب، والمعارضة، والمناقضة، والمغالطة. بل بها يُقتدر على حلِّ الشبهات، وكشف التمويهات، وغير ذلك من المعاني العائدة بتحقيق الدعاوَى. ثم يستفاد بها أيضًا من اللذَّة العقليّة التي تصفو باستعمالها، ومن الطمأنينة في المعارف ما تصير به النفس من ذاتها أحد الدُّعاة إلى اقتباس الحكمة، لا لتجلب بها حمدَ الإخوان، بل لتغتبط بإصابة الحق من جهتها وروح اليقين.

ثم وجدنا طائفةً من النُّسَّاك يعيبون الآداب، فيزعمون أن المشغُوفَ باقتنائها لن يكون إلَّا أحد رجلين: إما رجلٌ هِمَّتُه المدح باللَّسَن والفَصَاحة. أو رجل يتحلَّى بها عند الأشراف والأجِلَّة؛ تدرُّجًا برونقها إلى النَّفْع والرتبة. وكلاهما مخدوعان عن التمسُّك بالعبادة، أو التطلُّب للحكمة.

وهذا أيضًا من هذه الطائفة خطأ عظيم: فإنها صناعة لاحقة بالبيان الذي ينزل عند الأنفس اللطيفة منزلة الزِّمَام واللِّجَام، إذ المُفَوَّه المِنْطِيق يصير به مقتدرًا على استجرارها من حالٍ إلى حال.

على أن محلّ الألفاظ من المعاني أشبه شيء بمحلّ الأنفس من الأبدان، وكما أن الأنفُس الشريفة لن تظهر أفعالها الحميدة إلَّا في الأبدان المختصّة بمزاجٍ فاضل، كذا المعاني الحقيقيَّة لن يتهيَّأ تصويرها إلَّا بالألفاظ الشهيَّة.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من البيان لسحرًا»[1]، بل قال الله عزَّ وجلّ: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن، ٥٥: ٣-٤].

فإذن ليس المُرادُ من الاتساع في اللغة حسنَ التَّمَكُّن من الفصاحة، بل المُراد منه هو الوصول إلى الكلام المنطبع: نحو الشِّعر، والخُطب، والرَّسائل، والأمثال. فإن كل واحد من هذه الأقسام الأربعة يشتمل على فوائد يُستعان بها على تشحيذ العقول؛ من الحكم البليغة، والتشبيهات العجيبة، ولهذا ما صارت مخلَّدَة في الكتب، حتى قيل لفرط بقائها: إنَّها كلامٌ حَيّ.

على أن من تأمّل ثمرتها عند المقامات الجامعة لإصلاح ذات البَيْن، وقوّة تأثيرها في دفع التعادي والتنافر، واستمالة قلوب الملوك

(١) رواه البخاري (٥١٤٦)، في كتاب النكاح، باب الخطبة، ومسلم (٨٦٩) في كتاب الجمعة، وهو حديث صحيح.

والأجِلَّة، وتزيين المشاهدة لما يُؤثَر عنهم من الأفعال الشريفة، والأقوال الحسنة أيقَنَ أن المُقْدِم على تزيينها مُتَجَاسِرٌ على تحقير ما هو خطير الشَّأن؛ فإن حفظها ورواياتها مُحرِّك للهمم الرَّفيعة إلى طلب المَعْلُوة، وباعث لمن ارتاح لسماعها أن يجعل لنفسه منها سُهْمةً تحسن فيها الأحدوثة.

وإذ قد أتينا من ذكر المَرَافق المُجْتَلَبة من العلوم [٦أ] الحكميَّة والعلوم الإلهيَّة على مقدار الكفاية، ثم كان القصد الأوَّل من التصنيف منهجًا إلى العلوم الملِّيَّة التي هي اللائقة بغرضنا من الكتاب، وإنما أُحْوِجْنا إلى بسط القول في هذه الأبواب للتوصُّل بها إلى الإبانة عن رجحان مرافق المعالم الدينيَّة عليها فمن الواجب أن نصرف السعي إليها.

والله الموفِّق والمُعين.

القَوْلُ في الإبَانَةِ عن شَرَفِ العُلومِ المِلِّيَّةِ

استفادةُ العلم عِمَارةٌ للقَلب، ومُجَالَسةُ العلماء والحكماء تَجْلِيةٌ للأبصار؛

وبُدُوُّ حال العقلاء قطيعةُ أصناف الجهلاء، وأعْوَنُ الأشياء على تَذْكِيَةِ العقل الخضوعُ للتَّعَلُّم.

وإذْ عُرِفَ هذا فمن الواجب أن نفتتح الخوض فيما هو غرضنا من القول فنقول:

إنّ العلوم في ذواتها كثيرة، وهي مع كثرتها متفاضلة، فإنّ علم العروض وعلم النحو وإن كانا فاضلين فإنّهما لن ينالا فضيلة الفقه الذي به يُتَوَصَّلُ إلى إظهار العبوديَّة، ولا فضيلة الكلام الذي هو المجاهدة عن الدين باللسان.

على أن خاصيَّة التَّفاضُل ليست بمقصورة على العلوم، بل هي عامَّة للأشياء: وإلّا فمن ذا يَشُكّ أن العرش والكرسيّ أفضل من الجواهر السفليّة، وأن الشمس والقمر أفضل من المصابيح والشهب، وأن البازي أفضل من الدُّود وأبهج، وأن العنب والتَّمر أفضل من المشمش والزَّعْرُور؟! وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء، ١٧: ٧٠].

ثم أخبر عن التفاضل الموجود في الناس فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام، ٦: ١٦٥]. ثم أخبر عن تفاضل الأنبياء فقال: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة، ٢: ٢٥٣]. وكذا لبعض الأمكنة والأزمنة فضيلة، إلّا أنها وضعيَّة محتملة للنَّسخ.

على أن الفاضل والمفضول في هذه الأشياء ليس يمنعك من

مرافق جمَّة، لو تُوُهِّم انقطاعها عن العالم لظهر الخللُ في نظامه. غير أنَّ ما كان غرضه أشرف، أو قُوَّته أنفذ، كان بأن يُحْكَم له بالفضل أجدر؛ ومثاله أن غرض السمع والبصر أشرف من غرضي الظُّفر والشَّعر، وقوة الدماغ والقلب أنفذ في البدن كلّه من قوة المعدة أو الغُرْلة.

فإذن كل واحد من أبواب العلوم - وإن قَلَّ خَطَرُه - فإنه في نفسه جليل الشَّأن، رفيع المكان. وما الذل والنقيصة، إلَّا في الجهل والغباوة. وقد قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة، ٥٨: ١١]، وقال الإمام الفاضل [٦ب]: «قيمة كلّ امرئٍ ما يُحْسن»[1].

وإذْ تَقَرَّر هذا فمن الواجب أن نصرف القول إلى ذكر فضيلة العلوم المِلِّيَّة، وأن نحكي أوَّلاً مذهب من يَزْدَريها، ويَغُضُّ من مقدارها، ونُحَلِّل ما يُورِدُه من الشُّبْهةِ والدَّنَس؛ فنقول:

زعم بعض المتظرِّفة الذين حَمَلَهُم المجون والخَلاعة على الاستثقال لوظائف العبادات، والإنكار لعزائم الأمر، أنه ليس تحت شيء من الأديان علم يقتضي العقل إيثارَه والاعتداد به: فإنها في الحقيقة مُثُلٌ شرعيَّة، وأوضاع اصطلاحيّة، تأخذ كل ملّة منها حظًّا تنتفع به في إقامة معاشها، ودفع أسباب العَيْث عن أنفسها. ولو كان

(١) من كلام الإمام علي بن أبي طالب. انظر البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٨/ ١١، العقد الفريد لابن عبد ربه ٢/ ٢٠٩.

لها حقيقة لا ستُغْنِيَ فيها عن التوقيف، ولنيطَ أمرها بالعقل، ولوفُعِلَ ذلك لما صاروا فيها فِرَقًا شتّى، وأحزابًا متفرّقين.

قالوا: ومعلوم أن امتهان النفس فيما لا يوجبه العقل شغل لا يفيد نائلاً، ولا يُجْدِي طائلاً. فإذن ليس لمن شاور عقله، واستملى منه، أفضل من أن يَعْمَدَ إلى ما توجد الفرقُ كلّها متّفقةً على اختياره: كالعدل، وصدق القول، والوفاء بالعهد، والأداء للأمانة، ونُصْرَة الضعيف، وإغاثة اللّهيف فيجعلها سيرة لنفسه، ويترك ما عداها؛ مما تنازعت فيه الأمم، وتجاذبت في شؤونه الهمم.

فهذا هو معظم ما تعلّقت به هذه الفرقة من الدّعوى والحُجَّة.

ولن يميل إليها إلّا أحد رجلين: إما رجل ضَعُفَتْ مُنَّته عن إعطاء البحث حقَّه؛ فيرجع في اعتقاده إلى حيرة وارتياب. أو رجل أطلق نفسه لما تشتهيه من اللّذات الفاضلة، وليس يهتمّ بما يؤول إليه الأمر في العاقبة.

وهذان الرجلان لن تُعْرَف لهما مملكة يختصّانها، بل كلّ من أهل الممالك قد اعتقد لهما بغضًا؛ ونصب لهما حربًا، وحكم بأنهما الأرذلان مذهبًا، والأحقران عملاً؛ وأنه لا شيء أوْحَشُ في العقل من إثبات صانع حقّ لا يوجَد له أمر ولا نهي، ولا امتحان ولا تكليف، ولا وعد ولا وعيد، ولا ترغيب ولا ترهيب. وأنه - مع حكمته التامَّة، وقدرته البالغة - أهمل ذوي الألباب من عباده سُدًى؛ ليبقى أحدهم

في هذه الدنيا مدَّةَ سنين يسيرة، مع الغموم والهموم، والتعب والكدّ؛ ثم يفنى فناء أبديًّا.

ونحن جُدَرَاءُ بأن نأخذ في امتحان ما احتجَّتْ به المُتَظَرِّفة فنقول:

أما قولهم: إن العلوم الدينيَّة كلها مُثُلٌ شرعيّة، وأوضاع اصطلاحيّة فمقدمة كاذبة؛ فإن الأركان الأُوَلَ للأديان كلها مُفْتَتَّة إلى أقسام أربعة وهي:الاعتقادات، والعبادات، والمعاملات، والمَزَاجِر[٧أ]. وإن مائياتها أيضًا عقليّة، فلن يجوز ارتفاعها ما دام العالم السُّفلي معمورًا بالجِبِلَّة الإنسيَّة.

وأعني بهذا أن العقل الصريح لن يُطْلِقَ لذوي الألباب تعبُّد المولى، ولن يطلق لهم ترك معاملة بعضهم لبعض بالحُسنى، ولن يطلق ترك زجر الأشرار عن السُّوء. وما ليس يطلق العقلُ تركه وإهماله، فهو يوجب إثباته وربطه. غير أن عقولنا الجزئيّة تقصر عن معرفة كيفيّاتها وكميّاتها، فيحوجنا الضعف إلى مَن له الخلق والأمر، وخصوصًا إذا كانت المصالح في هيئاتها ومقاديرها تتغيَّر بحسب تغيُّر طباع القرون.

وأما قولهم: ليس لمن شاور عقلَه أفضل من أن يَعْمَدَ إلى ما توجد الفِرق كلها متَّفقةً عليه فمقدمة مموَّهة، فإنهم في اختلافهم في فروع الشرائع يتفقون على أن الجاحد لأبواب العبادات كلّها، والتارك

لصنوف المعاملات، والمنكر لوجوه المَزَاجِر، لن يَصْلُح له دين ولا دنيا، ولا تحصل له آخرة ولا أولى. وإذا كان هذا معتقدهم، وعليه مدار أمرهم؛ فقد صار المُعْرِضُ عن الشَّرائع الدينيَّة لفرط شغفه باتباع ما أوجبه العقل متَّبعًا لما أجمعت الأمم كلها على خلافه.

على أن العقل لن يوجِب ترك جميع ما اختلف فيه العقلاء، بل يوجِب صرف العنان إلى ما هو الأرشد من جُمْلته.

وإذ قد ظهر لنا جواب ما جنح إليه المُتَظَرِّفة فمن الواجب أن نعود إلى ما هو غرضنا من القول. وقبل أن نخوض فيه يجب أن نقدِّم مقدِّمة تكون توطئة لما نروم إيضاحه فنقول:

إن الأشياء بالإضافة إلى العقل تَنْقَسِمُ إلى أقسام ثلاثة:

أحدها: المُوجَبُ بالعقل.

والثاني: المُجَوَّزُ في العقل.

والثالث: المَدفوعُ عند العقل.

وكل ما أوجبه العقل فملتزم مقبول، وكل ما دفعه العقل فمُطَّرح مرذول، وكل ما جوَّزه العقل فحكمه موقوف إلى أن يوجد له في المعقولات ما يستدعيه إلى نفسه: إما إيجابًا وإما إسقاطًا.

ومثاله: أن صيانة الولد لوالده عن التهلكة واجب في العقل، وإلجاؤه إلى التهلكة مدفوع عند العقل، والقيام بين يديه للإكرام جائز في العقل. ثم إن أمره الوالد بالقيام بين يديه، أو بالتنحي من بين يديه،

يصير واجبًا عليه. فقد صار الجائز في العقل ملحقًا بأحد طرفيه؛ لا بذاته، لكن بوساطة الأمر به.

فقد ظهر أن العبيد كلهم يتصرَّفون في خدمة مولاهم: إما بالقسم العقلي: وهو راجع إلى مكارم الأخلاق، وبه يُكْتَسَبُ الحمد. وإما بالقسم التقليدي: وهو راجع إلى وظائف الأمر، وبه يُستحق الثَّواب.

بل قد ظهر أنه لولا القسم التقليدي لما ظهر الخليع من المطيع، وأن القسم العقلي يُتَعاطى لا لإظهار الطاعة، لكن لاكتساب [٧ب] الثناء والمَحْمَدة.

بل قد ظهر أنَّ العقل إنما يُضْطَرُّ في المعاني الجائزة إلى انتظار ورود الأمر به؛ لعجزه عن إدراك الحقائق كلّها بذاته، واحتياجه في الكثير منها إلى مَوادَّ من خارج.

بل قد ظهر أن من الواجب على كلّ إنسان أن يلتزم التعليم لمن هو دونه، والتعلم ممّن هو فوقه، حتى تنتهي بهم إلى الأوجد[1] الأخصّ الذي يصير بالإضافة إليهم مَفْزَعًا في تعرّف ما قصرت طباعهم عنه، فتتسع بمكانه المعرفة، وتتم برجحانه المصلحة. وليس يُشَكُّ أن العلّة لا تزاح به على التَّتمَّة إلَّا إذا صُودِفَ حاله مقرونة بعلامات فتحقَّق عندهم جلالةَ محلّه عند مَن له الخلق والأمر تبارك اسمه ليتقوى

(١) في الأصل: الأوجه واستبدلها في الهامش بما هو مثبت.

بصدق لهجته فيما نقل إليهم من مولاهم.

وهذه مقدّمة لن يجوّز استعمالها إلّا من عَرَفَ الصّانع جلَّ جلاله وأيقن أنه عبد من عباده، مستمتع بنعمه، وأن الواجب عليه الاعتكاف على طاعته، والمثابرة على الشكر لمنّته، والمبالغة في إظهار العبوديّة له.

ثم رجع بنا الكلام إلى ما وعدنا ذكره من فضائل العلوم المليّة فنقول: إنها أشرف العلوم كلّها منزلة، وأعلاها رتبة، وأرفعها درجة. ولذلك وجوه ثلاثة:

أحدها: أن ثمرة العلوم كلّها هي الوصولُ إلى الخيرات، ولا خِيَرة للعبد أفضل من إفادة الزلفى إلى مولاه، ولن يسعد بنيلها إلّا بإخلاص العبوديّة، ونفض الشغل على تطلُّب مرضاته. وليس يُشَكُّ أن الإنسان لن يصير مهتديًا إلى إقامة لوازمه من حقوق من له الخلق والأمر - عزَّ اسمه - إلّا بعلم دينه الحق، دون ما سواه من العلوم الأُخَر. فهو إذن يختصُّ من بينها بأن يفيده خِيرَةً أبديّة، وغِبْطَة صِيتيّة. وتلك هي ثمرة ليس وراءها ثمرة.

والثاني: أنه لن يُوضع دين من الأديان للنفع الخاصّي، والفائدة الجُزْئيّة، بل يُقْصَد بها أبدًا المصلحة الكُلّيّة. والحاجةُ إلى ما يعمُّ الخلائق جدواه تكون أمسَّ منها إلى المقصور نفعُه على شخص واحد. ولهذا ما عِيب على معاوية تجهيزه الأصنامَ في السُّفن إلى بلاد الهند

وإن تعلّق به توفّر بيت المال حتى قيل لا ندري أي رجلين معاوية، أرجلٌ زُيِّنَ له سوءُ عمله فرآه حسنًا؟ أم رجلٌ آيس من الآخرة فأراد أن يتمتّع بالدُّنيا[1].

فإذن: العلوم الأُخَر وإن كانت في أنفسها عِلْقًا نفيسًا فمِن قِبَل أنها بإزاء فضائل الأفراد من البَرِيَّة، حتى لو أنَّ واحدًا من ذوي الألباب أعرض عن اقتنائها لم يلحقه العَتْبُ، بل يجب أن تكون كلّها جَلَلاً عند عِلْم الدين، متضائلاً لديه.

والثالث: أن العلم الدينيّ قد يصير أَسَاسًا تُبْنَى عليه سائر العلوم؛ فإنه لن يقتبس إلَّا من المشكاة التي إليها تُعْتَزَى الأوضاع الأوَّلية لكل صناعة نظرية: أعني الوحي الإلهي الذي لا يعرض[2] الشك عليه، ولا يجوز السَّهو والغلط فيه. فأما العلوم الأُخر فليس واحد منها بحيث يقوى على أن يؤسّس عليه علم الدين، [٨أ] أو يقضي على شيء من أبوابه.

فإذن: العلم الدينيّ لا محالة ينزل في ذاته منزلة أصول الصناعات النظرية ومبادئها في الصدق والقوّة. وأعني بهذا أن الأطباء مع نسبتهم الصناعة إلى إمامهم المعروف بإسْقِلِيُوس[3] قد ادَّعَوا أنه

---

(١) انظر المبسوط للسرخسي ٢٤: ٤٦.

(٢) الأصل: يقرض.

(٣) الأصل: إسفلينوس.

مـمن عُـرج بروحه إلى السَّماء فاطَّلع على أحوالها، والمنجِّمة بعد نسبتهم الصناعة إلى إمامهم المعروف بهُرْمُس[1] قد ادَّعوا أنه مـمن عُـرِج بروحه إلى السَّماء فاطَّلع على أجرامها، وحكماء الهند مع تأكّد بصيرتهم في صنوف المعارف ليسوا يتحاشون عن نسبتها إلى الوحي النبويّ، أو الإلهام الإلهي.

فبحسب المعرفة بهذه المعاني الثلاثة يتحقَّق العاقل مزية العلوم المليَّة، ويحرص على استيفاء الحظوة منها.

والله الموفِّق والمُعين.

القَوْل في فضائل العُلوم المِلّيَّة

لن يسلُك سبيلَ الطَّعْنِ على أهل العلم إلَّا مَن ثَكِلَ التعظيم من الناس، وحاول إماتة الرغبات فيه تسخُّطًا على ما يراه من محلّهم

(١) هرمس البابليّ: من أشهر علماء الكلدانيين وأجلّهم، عاصر الفيلسوف سقراط اليوناني، وهو الذي صحَّح كثيرًا من كتب الأوائل في علم النُّجوم، وقيل إنَّه أعلم أهل الدُّنيا في علم النُّجوم، وذكر المجريطيّ أن الصّابئة يسمُّونه: مغيسطس أي المثلَّث بالحكمة، ومن مؤلّفاته: كتاب الطول، كتاب العرض، كتاب قضيب الذَّهَب. وذهب كرلونلينو إلى نفي وجوده أصلاً وأنَّ الخرافات كثرت فيه بين العرب في عهد الإسلام، انظر: المجريطي: غاية الحكيم ٢٢٥، صاعد الأندلسيّ: طبقات ٢٩ - ٣٠، إخوان الصفاء: الرسائل ١: ١٣٨، ٤: ٤٤٣، القفطي: تأريخ الحكماء ٥، نلينو: علم الفلك ١٤٢.

في قلوب العباد.

ومتى أحبَّ العالِمُ أن تنظر العيونُ إليه بالإجلال فليقرِن بعلمه القناعةَ والزُّهد، ومهما فعل ذلك فقد صار مصباحًا يُقتدى به في ظلمات الشبهة.

ثم ليكن بما عَلِمَه، عند من يعاشره، كمن لا يُنسب إلى علمه في الانبساط إليهم، وترك الاستطالة عليهم؛ فإنَّ مَن هزَّه عِلْمه إلى الإعجاب بنفسه فقد أورثه الكبرَ والخيلاء، وعرَّضه للعداوة والمقت. وأحسن الأدب للأفاضل ألا يفخروا بشيء مما فُضِّلوا به على الدَّهْماء.

ثم لن يسلم على الناس أحد؛ فإن العائبين لم يزل كانوا آفة المحسنين. وابنُ آدمَ إلى عَيْب أخيه أسْرَعُ مِنَ السَّبع إلى فَرِيسَتِه. ولا أحد أخسُّ مرتبةً مِمَّن يتتبَّع القبيح ليستَخرجه من بَيْن ظَهْرانَي الحَسَن.

وإذْ عُرِفَ هذا فمن الواجب أن نعودَ إلى ما هو غرضنا من القول، وأن نقدِّم أوَّلاً مقدِّمة فنقول:

إن ذوات الأشياء توجد مستحقةً للفضيلة على ما هو من جنسها تارةً بحسب الكميَّة، وتارةً بحسب الكيفيَّة:

أما الكميَّة: فمثل كثرة العدد، أو كبر الجثَّة؛ فإن ذلك ممّا يروعُ الأبصار والأسماع قبل الهجوم على حقائقها؛ ولهذا ما يَجِلُّ في نفوس

السامعين ذَكرُ إجماع الأمة، وذكرُ السَّواد الأعظم؛ فإنها مَجْبُولة على اجتهاد المناظر العظيمة؛ كالجبال الشواهق، والأبنية الفاخرة، والأشجار الباسقة، والحيوانات العظام. وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون، ٦٣: ٤]. وقال: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ﴾ [الأعراف، ٧: ٦٩].

وأمَّا الكيفيَّة: فكما نجد[1] من مُقاومة الشخص الواحد من الذكور عدد أشخاص من الإناث؛ نحو الفَرَس مع حُجُوره [٨ب]، والجمل مع نوقه، والديك مع دجاجة، والرجل مع النسوة.

وإذ كان هذا حُكمًا مُتيَقَّنًا، ثم ذكرنا أن العلوم المليَّة كلّها تَفْتَنُّ إلى صناعاتٍ أربعة، وهي: صناعة الفقه، وصناعة الحديث، وصناعة الكلام، وصناعة الأدب فمن الواجب أن نتعرَّف أحوالها في الفضيلة بحسب اعتبار كميّتها وكيفيّتها.

أما من طريق الكميَّة فلأن كلّ علم كان أكثر فنونًا، وأوفر شُعَبًا؛ كان أحقَّ بأن يُقضَى له بالفضيلة.

وأمّا من طريق الكيفيَّة فلأن كلّ علم كان أعظم نفعًا، وأطيب جدوى؛ كان أوْلى بأن يُحكم له بالمزيَّة.

---

(١) الأصل: نحب، مُهملة الأول.

ثم لا نشك أن علم الحديث جُعل كالمادّة للعلوم الدينيّة؛ فله فضيلة الابتداء. وأن علم الكلام جُعل كالغاية لها؛ فله بذلك فضيلة الكمال. وأن علم الفقه جُعل كالمتوسّط بينهما؛ فله بذلك فضيلة الاعتدال.

وأن علم اللغة كالآلة لها كلها؛ فله بذلك فضيلة التسهيل والتيسير.

ثم رجع بنا الكلام إلى الغرض المقصود فنقول:

إن طائفة من المتكلّمين اتّفقت على تَهْجين صناعة الحديث، ولقّبوا أربابها بالحَشْو والطغام، بل أخرجوهم من جُملة العلماء، واحتجُّوا بأن علم الخبر نَظير لعلم المدرَك بالبَصر، وكما لا يجوز أن يُسمَّى عالمًا برؤية الأبْصار، لا يجوز أن يُسمَّى عالمًا بسماع الأخبار، وإنما يستحقّ تسمية العلم ما كان تعلُّمه معلَّقًا بحركة النفس العلّامة، وإجالة الفكر والرَّوِيَّة.

ونحن نقول: إن كلَّ مَن ذَهَبَ هذا المذهب في علم الأخبار فقد دلَّ من نفسه على جهلٍ عظيم؛ فإنَّ علم الحديث ليس بمقصور على إدراك الأصوات، لكنه نظير الكتابة المشتملة على المعاني، وإن كانت الحروف بصُوَرها هي المُدْرَكة بالبصر.

وهو علم يَتَفَنَّنُ في الأساليب، ويَتَشَعَّبُ في الأبواب. بل ما من فن من فنون العلوم إلَّا ويوجد فيه أخبار منقولة: إما من الكتب المنَزَّلة، أو من الرسل والأئمّة، أو من الحكماء المتقدِّمين، أو من الأسلاف

الصَّالحين؛ فهو إذن مادة لهاكلها.

ولحاجة العقل الغريزي إلى المسموع الخبري أكَّد الله تعالى حجَّة العقل بالسمع فقال: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس، ١٠: ٤٢]، وقال: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج، ٢٢: ٤٦].

على أن الدين مؤسّسٌ بنيانه على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ وكما أن البشر صاروا محجوجين لما بلغهم من كتاب الله تعالى جَدُّه كذا الحال في الأثر؛ وخصوصًا إذ قال: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء، ٤: ٨٠].

وقد رأينا الخلفاء يغتبطون ببُرْدَة رسول الله ﷺ وقَضِيبِه. ورأينا بني إسرائيل يتبجَّحُون بالتَّابوت المُشْتَمِل على ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ﴾ [البقرة، ٢: ٢٤٨].

فإذكانت هذه الأشياء معتدًّا بها - مع ضعفها- فما الظن بما هو زبدة تراثه عليه الصلاة والسلام؟.

وليس يُشَكُّ أن أصحاب الحديث هم المعنيُّون بمعرفة التواريخ العائدة بالمنافع والمضارّ، وهم العارفون لرجال السَّلف بأنسابهم وأماكنهم، ومقادير أعمارهم، ومَن اختلف إليهم، وأخذ العلم عنهم. بل هم المتحققُّون لما يَصِحُّ من الأحاديث الدينيَّة وما يَسْقم، ويقوى منها ويضعُف. بل هم المُتَجَشِّمُون للحلِّ والتَّرحال في أقاصي

البلدان وأدانيها، ليأخذوا عن الثِّقات سُنَنَ رسول الله ﷺ. بل هم المجتهدون أن يصيروا نُقَّاد الآثار، وجهابذة الأخبار؛ فيعرفوا الموقوف منها والمرفوع، والمُسْنَد والمُرْسَل، والمُتَّصِل والمُنْقَطِع، والدَّسيبَ والمُلْصَق، والمَشْهُور منها والمُدلَّس، وأن يصونوا صناعتهم صيانةً لو رام أحد أن يفتعل حديثًا مزوَّرًا، أو يغيِّر إسنادًا، أو يحرِّف مَتْنًا، أو يروِّج فيها ما رُوِّجَ في الأخبار الأدبيَّة؛ كالفتوح والسِّيَر والأسْمار والوقائع للحقه من جماعتهم أعنفُ النكير.

وإذ كان هذا سعيَهم، وعليه مَدار أمرهم، فمن الواجب أن نعتقد لهم فيما أكَدُّوا من العناية أعظم الحق، وأوفر الشكر، وأتمَّ الإحماد، وأبلغ التقريظ.

فهذا هذا.

ثم إنَّ قومًا من حَمَلَة الآثار أقدموا على ثَلْب المتكلِّمين، وأُولِعُوا بذَمِّ صناعة الكلام، ونسبوا أربابها إلى البدعة والضَّلال، واحتجُّوا بأنهم ليسوا يُعْرَفُون إلَّا بأصحاب الجدل، الذي وضعها الله تعالى في موضع الذمِّ فقال: ﴿وَإِن جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحج، ٢٢: ٦٨]، وقال الله تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال، ٨: ٦] بل قَرَنَ الجدال بالرَّفَث والفُسُوق في الذِّكر[1]. ولهذا ما لم يوجد الصحابة خائضين فيه، أو مائلين إليه. ومعلوم أنهم ما

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة، ٢: ١٩٧].

كانوا ليتركونه إلَّا لعلمهم بأنه أمر قد حُظِرَ عليهم.

ونحن نقول: إن من ذهب في علم الكلام هذا المذهب فقد دَلَّ من نفسه على جهل عظيم.

أما أوّلاً: فلأن الله تعالى يقول: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل، ١٦: ١٢٥]. والشيء المذموم لن يقع فيه ما هو أحسن.

وأما ثانيًا: فلأن عمر بن الخطاب لما جادل اليهود في شأن جبريل، عليه السلام، ما أفهمهم به؛ فرجع إلى رسول الله ﷺ ليخبره به وجد في الحال محققًا لما احتجَّ به عليهم في قوله تعالى ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ الآية [البقرة، ٢: ٩٨]، فازداد به عمر استحكامًا في اعتقاده[٩ب]. ثم أجوبة المسائل الشَّكِّيَّة للإمام الأجل علي بن أبي طالب عليه السلام نزلت من الشهرة والقوّة بحيث لا يليق بأحد من ذوي الألباب أن ينسب الصَّحابة إلى الإعراض عن صناعة الكلام.

وأما ثالثًا: فلأن الدين ينقسم بين أشياء تحلّ محلّ الأصول؛ وهو ما يجب على المؤمن اعتقاده في توحيد الله تعالى وإثبات الرسل والمعاد، وأشياء تحلّ محلّ الفروع وهو ما يلزم المسلم إقامته من الشَّرائع والأحكام. وقد عُلِمَ أن الأصل مُقَدَّم على الفرع، إذ الفرع يَفْسَد بفساده؛ ولهذا ما عُدَّ الخطأ في أصول الدين كفرًا. وأهل صناعة

الكلام هم المُحْتَسَبُون بتوطيد أركان الدين.

وأما رابعًا: فلأنها صناعة تستعمل مع الذميّ كما تستعمل مع المِلّي، وتبتذل مع الخليع كما تبتذل مع المطيع، وبها يصير الإنسان داخلاً في جُملة الخاصَّة؛ الذين هم يبنون أمرهم بين نفي الشيء وإثباته على البصيرة، وخارجًا من طبقة العامَّة؛ الذين يلقون أزمَّة أمورهم إلى مُقتاديهم بغير حجّة. والله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف، ١٢: ١٠٨].

وإذْ قد وُجِدَ أهل هذه الصِّناعة ذَابّين عن حريم الدين، ومستخلصين له من لواحق القدح، وصائنين لأصوله من شوائب الجرح فمن الواجب أن نعلم أن آثارهم في استحقاق الشكر والإحْماد لن يكون قاصرًا عن آثار المدافعين عنه بالجلد والقوّة، والسِّلاح والعدَّة.

فهذا هذا.

ثم إن صِنفًا من الإماميَّة، وطائفةً من الحنابلة، عابوا صناعة الفقه، ونسبوا أربابها إلى ارتكاب البدعة، وقالوا: إنَّ الأحكام الدينيَّة من حقِّها أن يُتَّبَعَ فيها الكتاب والسُّنَّة، دون الرأي والقياس. وخصوصًا في باب التحليل والتحريم؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل، ١٦: ١١٦]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة، ٥: ٤٤]، وقال: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ

وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف، ٧: ١٥٨].

ونحن نقول: إنَّ من ذَهَبَ في علم الفقه هذا المذهب فقد دلَّ من نفسه على جهل عظيم:

أما أولاً: فإن الله تعالى يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة، ٩: ١٢٢]. وقال رسول الله ﷺ: «رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[(١)]. ثم رضي من معاذ حين وجهه إلى اليمن فقال: «بم تحكم بعد كتاب الله وسنَّة الرسول؟» فقال: «أجتهد رأيي»[(٢)].

وأما ثانيًا: فلأن الصحابة كلّهم بعد رسول الله ﷺ [١٠أ] كانوا فرقتين: فرقة أقدمت على استعمال المقاييس، وفرقة آثرت الكفَّ عنها من غير أن تُوَجِّه المَعَابة على الفرقة الأولى. وليس يُشَكُّ أنه لو

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٦) في كتاب العلم. وأبو داود (٣٦٦٠)، في كتاب العلم أيضًا، وهو حديث حسن.

(٢) رواه أبو داود (٣٥٩٢) في كتاب الأقضية، وهو حديث ضعيف الإسناد، وقال الحافظ ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٧٥٨): [هذا حديث لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري ان كان معناه صحيحا انما ثبوته لا يعرف لأن الحارث بن عمرو مجهول واصحاب معاذ من اهل حمص لا يعرفون وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته].

كان محظورًا في الدين لوُجِدَ منهم طائفة تستنكر صنيع أولئك. وإذن قد دلَّ[1] سكوتهم عنه على أنهم لم يعتقدوا فيه الحظر؛ فصار استعماله على الحقيقة حُكْمًا إجماعيًا.

وأما ثالثًا: فلأن الآثار المرويَّة وإن كثرت فإنها تنحصر بحيث لا يُحتمل الزيادة عليها، والحوادث العارضة للخليقة وهي في القوّة غير متناهية؛ ومهما حُظِرَ الاجتهادُ على المُفتين لم يوجد بُدٌّ من الرجوع إلى أحد الوجهين.

أما القول بإثبات إمام معصوم كما ادَّعته الإثنا عشريّة، وأما القول بتجويز كل ما استحسنه العقل كما ادَّعاه النظام: فأما الإمام المعصوم فلن يوقف على مكانه، ولن يُتوصل عند وقوع الحادثة إلى الرجوع إليه؛ وأما العزم على ما استحسنه العقل فهو أعظم بدعةً عند الحنابلة والإماميَّة. فإذن لا بد من ردِّ الفرع إلى الأصل؛ تَمَسُّكًا بسنّة الأفاضل من الصَّحابة.

وأما رابعًا: فلأنَّ من قوّة هذه الصناعة أنها وُجِدَت مُشَارِكَةً للمَلِك في سياسة الخليقة، وأعني بهذا أن الملوك لو أعرضوا عن جماعة المحدِّثين وجماعة المتكلِّمين ولم يستعينوا بواحد منها لأخَلُّوا بما هو عُمْدَةٌ في قِوَام مُلْكهم. وبمثله لو لازموا الإعراض عن جُملة الفقهاء

---

(١) في الأصل: قَلَّ.

لكانوا قد أفسدوا مُلْكهم؛ فإنَّ أحوالَهم فيما استنبطوه من الأحكام في معاملاتهم لفصل الحكومات، وقطع الخصومات، وكَتْب الوثائق، واستعمال الشروط، مضاهيةٌ لأحوال الأطبّاء الذين اعتدُّوا للأدواء المُرْدِيَة قبل حدوثها أدوية يُسْتَشْفى بها عند طلب البُرْءِ منها.

وكما أن الله تعالى أقام للخليقة أصول الأغذية ثم هداهم لجهات تمييزها ليستخلصوا باجتهادهم خصائص المرافق منها كذا أيضاً شرع لهم في أمر دينهم أصولاً جامعة، ووهب لهم العقول الصحيحة؛ ليستعملوها في ردِّ الفروع إليها.

فأما البحث في أحكام الله تعالى جَدُّه بالتحليل والتحريم، والافتراء على الله، والحكم بمخالفة ما أنزله الله تعالى؛ فشيءٌ لا يُزَنُّ به أحدٌ من أرباب الصناعة:

هذا أبو حنيفة هو أحد من ثلبته الحنابلة والإماميَّة بأنه أفشى طريقة الرأي في الأمّة، وقد سُئِلَ عن القياس: «أتتركه عند خبر الرسول؟» قال: «نعم»، فقيل: «أتتركه عند قول الصحابي؟» فقال: «نعم»، فقالوا: «تتركه عند قول الأمّة من التابعين؟» فقال: «التابعون رجال ونحن رجال»[1].

وإنما فرَّق بين الصحابة [١٠ب] والتابعين لعلمه بأنّ الصحابة قد سعدت بمشاهدة أحوال التنزيل، بل بمشاهدة أحوال الرسول ﷺ

(١) هذا قول يروى عن الإمام أبي حنيفة نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦/٤٠١).

في أقواله وأفعاله. وليس نَشُك أنّ المشاهد لها قد يقف من حقائق معانيها على ما لا يقف عليه الغائبون عنها. ثم أحوال التابعين مضاهية لأحوال الصالحين في الغيبة عن دلائل تلك الأحوال.

وإذْ كانت هذه الصِّناعة من خاصِّيَّة الشرف بالمحلّ الذي وصفناه فبالحريّ أن يستوجب أربابُها الشكر والإحْمَاد، فضلاً عن أن يُقابَلوا بالطَّعْن والتَّقريع.

فهذا هذا.

وإذ قد ظهرت لنا خاصِّيَّةُ كل واحد من العلوم الدينيَّة في استحقاق الفضيلة؛ فمن الواجب أن نصرف القول إلى ذكر الأبواب اللازمة لكلّ واحدٍ من هذه الصناعات الثلاثة فنقول:

أما الذي يُستَصْلَحُ به صناعة الحديث فهو أن يكون المنتمي إليها - مع حفظه الأخبار، ومعرفته بطبقات الرُّواة - صادق التحرّج، ظاهر العفاف، سالمًا من الكذب، بَرِيًّا من التجوُّز؛ فإنَّ قناعته مادَّة للعقل في إبراز المعارف، والشيء يفسد من جهة صاحب المادَّة، كما يفسد من جهة صاحب الصورة. فلا يَحْمِله اللَّهَجُ بطلب الغرائب من الأخبار على سماع الحديث من غير الثقات، ولا يَحْمِله حب التقليد لأئمة المحدِّثين على استشعار البغض لصناعتي الفقه والكلام؛ فإن صناعته حِفظيَّة، وقبالتها صناعة فكريّة.

وأما الذي يُستصلح به أهل صناعة الكلام فهو أن يكون المنتمي

إليها - مع عرفانه أبواب المقاييس، ومُثُل الاجتهاد، وتأليف المقدّمات لاستخراج النتائج - مستبصرًا في اعتقاده، متحقّقًا لمذهبه، مستنطقًا، مستنكفًا عن اتباع أشياخه بحسن الظنّ، متعففًا عن التدليس عند لزوم الحُجّة، متوقّيًا عن التدرُّج إلى المغالبة والاستعلاء على الخصم بحسب الاستطالة؛ فإنه متى لم يأخذ نفسه به يوشك أن يصير مثيرًا للفتنة، فيخسر به الدنيا والآخرة.

وأما الذي يَستصلح صناعة الفقه فهو أن يكونَ المنتمي إليها - مع تحققه لقَويِّ الأخبار: أعني الخبر المتواتر، وخبر الآحاد، والخبر المُجْمَل، والخبر المُفَصَّل؛ وتحققه لقَويِّ الإجماع: أعني الإجماع العَامِّي، والإجماع الخاصِّي، والإجماع النَّقْلِيّ، والإجماع الغَرَضِيّ - شديد الحذر عن استعمال الحِيَل في وجوه الفتاوى، غيرَ متطلب للرُّخَص فيما يعرض من الحوادث، بل يكون فيها إلى التوقّف والإحجام، أسرع منه إلى التقحّم والإقدام؛ فإنه يحكم في دماء المسلمين وأموالهم وفروجهم، وهي أمانة عظيمة قد التزمها، ومؤونة شاقة [١١أ] قد انتصب للوفاء بها.

ثم من الواجب على أرباب الصناعات الثلاثة ألَّا يحمل أحدًا فرط الإعجاب بنفسه وبصناعته على الاستخفاف بما سواه، وألَّا يحمله الاغترار بما أوتيه من المهارة في خاصِّيّ صناعته على الخوض فيما ليس هو من شأنه، بل يعمل على تفويض كلِّ صناعة إلى أربابها، ويُوَفِّي

العارفين بها، والمتقدّمين فيها، أبلغ حقوقهم من التبجيل والتعظيم، وألَّا يكابر ما أوجبه العقل الصَّريح لمحبة التقليد، وخصوصًا لمن لا يُشْهد له بالعصمة، فإن الحقّ لا يُعرف بالرجال، بل يُعرف بنفسه، فيُعْلَم من أصابه ويُعْرَف من أخطأه، وأن يتأدَّب بأدب الإمام الأجلّ علي بن أبي طالب - كرَّم الله وجهه - حيث قال: «العلم كثير فخذوا من كل شيء أحسنه»[1]، وإليه يرجع قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر، ٣٩: ١٧ - ١٨].

(١) هو قول لبعض العلماء، وعزاه ابن كثير في البداية والنهاية (٩/ ٢٥٧) للشعبي.

القَولُ في مَعرِفَةِ أركانِ الدِّينِ

إنَّ الحَقَّ مُتَاحٌ لمن أراده وأحبَّ أن يَنْطِقَ به؛ لكن للنّفوس أوطارٌ تُؤثِّر على طلب الأجر. ولا بُدَّ للفهم من قادح، وللمنطق من واع؛ وإذا لم تُلقَح العقول بالتذكرة لم يَحْسُن الصَّواب منها. وعلى السبيل إلى الله أعلامٌ ظاهرة، وشواهدُ واضحة؛

ولن يَذْهَبَ عن الحَقّ من سَعى بصدق نية في طلبه.

وإذ عُرِفَ هذا، وقد كان سبق القول منّا بأن مدار الدين يكون متعلّقًا بالاعتقادات والعبادات والمعاملات والمَزَاجر؛ فغير بعيد أن يعلم العاقل بأدنى الرويَّة أنه ليس ولا واحد من الأديان الستّة التي لها خطط وممالك، وهي المذكورة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[الحج، ٢٢: ١٧]، إلّا وله اعتقادٌ بشيء يجري سعيه إليه، ومنهج في العبوديّة يتحرّى بالتزامه إقامة الطّاعة، وأوضاعٌ في المعاملات ينتظم بها معاشُهم، ورسومٌ في المَزَاجر يتحصَّن بها عن البوائق والأشرار. وأن الواجب عليه أن يتحقَّق رجحان ما يُؤثِرهُ من الأبواب الأربعة على ما يزينه منها، لا بحسب الاقتداء بالسّلف لكن بمقتضى العقل الصّريح، وأن يتأمل فيه معنى قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا

آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ۖ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ [الزخرف،٤٣: ٢٣ – ٢٥].

وإذكان هذا أمرًا يَقرُبُ على العقل تناوله والوقوف على صدقه، فمن الواجب أن نَصِف الأركان التي عليها مدار كلّ واحد من هذه الأقسام الأربعة: أعني الأركان الاعتقادية، والأركان العبادية، والأركان المعاملية، والأركان المَزاجريَّة، ليتمكّن به المتديّن من مقابلة كل ركن ما يدين به بنظيره الذي اطَّرَحَه من الأديان، فنقول:

أما الاعتقادات فمدارها عند ذوي الأديان الستَّة لن يكونَ إلَّا على أركان خمسة وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيدًا﴾ [النساء، ٤: ١٣٦].

وأما العبادات فمدارها أيضًا عند ذوي الأديان الستّة لن يكون إلَّا على أركان خمسة وهي: العبادة النَّفسانيَّة كالصّلاة، والعبادة البدنيّة كالصيام، والعبادة الماليّة كالزكاة، والعبادة الملكيّة كالجهاد، والعبادة المشتركة من هذه الأربعة كالحج، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [الحج، ٢٢: ٣٤].

وأما المعاملات فمدارها أيضًا عند ذوي الأديان الستّة لن يكون إلَّا على أركان خمسة وهي: المعلومات كالبيع والإجارة، والمناكحات

كالتزوّج والطّلاق، والمخاصمات كالدعاوى والبيّنات، والأمانات كالودائع والعواري، والتركات كالوصايا والمواريث.

وأما المزاجر فمدارها أيضًا عند ذوي الأديان الستّة لن يكون إلّا على أركان خمسة وهي: مزجرة قتل النفس كالقَوَد والدِّيَة، ومزجرة أخذ المال كالقطع والصلب، ومزجرة هتك السِّتر كالجلد والرجم، ومزجرة ثلب العرض كالجَلْد مع التفسيق، ومزجرة خلع البيضة كالقتل عن الرِّدَّة.

فقد ظهر إذن أن الأركان الأُوَل للأديان الستّة بالغٌ عددها عشرين، وأن الواجب على كلّ من أحبَّ أن يكون عارفًا بفضل الملّة الحَنِيفيَّة على الملل الأُخَر أن يقيس واحدًا واحدًا بما اشتملت عليه منها بالذي هو نظيره من المُرتَّب تحت الأديان الأخر، ويُحَكِّم عقله في التمييز بين الأشرف والمشروف، ليتوصَّل به إلى درجة المستبصرين، ويوقن أنه قد أصبح بمزيَّتها من الكرامة الإلهيَّة بالقسط الأوفى، وخصوصًا إذ قال لمحمد ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء، ٢١: ١٠٧].

وإذ عُرف هذا فمن الواجب أن نعلم أن أفضل أصناف الأركان الدينيَّة هي الخمسة [١١٢أ] الواقعة تحت جنس الاعتقادات؛ فإنها معدودة من حيِّز العلم، والأصناف الأُخَر هي معدودة من حيِّز العمل. وليس يُشَكُّ أنَّ نسبة العلم إلى العمل مضاهية لنسبة العِلَّة إلى المعلول، أو لنسبة البدء إلى التمام. والشيء متى فسدت علَّته واختلّ بدؤه لم يلحقه

الصَّلاح أبدًا، والشيء إذا بطل تمامه فقد لحق الخلل بدؤه لا محالة.

ولهذا ما وُجِدَ أمتن أسباب الولاية، وأبلغ دواعي العصمة، اتفاق الاعتقادات التي لها تُبْذَل المهجُ والأرواحُ، ولأجلها تُحْتَمل المِحَن والمِشاقّ؛ حتى إن الرجل قد يكون مَوْسُومًا بطهارة الأخلاق، وبالعفَّة والسَّداد، ولا يُلتفت إلى فضائله، إذا كان مدخول العقيدة، بل تُنفى عنه صفة العدالة، ويُنَزَّل منزلة الفجّار في الشهادة، ومنزلة الأباعد في الميراث، ومنزلة السِّفْل في المناكح.

ثم الذي يَتْبَع الأركان الاعتقادية في شرف الرُّتْبة أركان العبادات؛ فإنّها أمارات الشّكر للنِّعمة، وسِمَات الخضوع والطَّاعة. ولعلوّ منزلتها توجد أهل الأديان مختصَّة بفضل الإجلال؛ فإن واحدًا من الملوك لو أقدم على تعطيل حدٍّ من الحدود لما وَجَدَ عند أهل الإسلام من الاستعظام لأمره ما يوجد عند إهماله جمعة من الجمع. وكذا حال النصارى في تركه سُنَّةَ المَعْمُوديَّة، وحال اليهود في تحليله حُرْمَة السبت.

ثم الذي يتبع الأركان العباديَّة في شرف الرتبة أركان المعاملات، ثم من بعدها أمر المَزَاجِر.

وقبل أن نشرع فيما وعدناه من مقابلة رُكنٍ رُكنٍ مما يترتَّب تحت المِلَّة الحنيفيَّة بنظيره من المُرَتَّب تحت الأديان الأُخَر، يجب أن نقدّم مقدّمة فنقول:

إن تبيان فضيلة الشيء على الشيء بحسب المقابلات بينهما قد يكون صوابًا وقد يكون خطأ.

وصورة الصواب مُعلَّقة بشيئين:

أحدهما: ألَّا يُوقع المُقَايَسَة إلَّا بين الأشكال المتجانسة، أعني ألَّا يَعْمَدَ إلى شرف ما في هذا فيقيسَه بأرذل ما في صاحبه، ويَعْمَد إلى أصل من أصول هذا فيقابله بفرع من فروع ذاك.

والآخر: ألَّا يَعْمَدَ إلى خَلَّةٍ موصوفة في فرقة من الفرق، غير مستفيضة في كافَّتها، فينسبها إلى جُملة طبقاتها.

ومتى حافظ العاقل في المقابلة بين الأشياء على هذين المعنيين فقد سهل عليه المأخذ في توفية حظوظ المتقابلات، وكان مُلَازِمًا للصواب في أمره.

والله وليُّ الصَّنَع والخِيرَة.

[١٢ب] القَول في فضيلة الإسلام بحسب الأركان الاعتقادية

إنّ الدين كريم الصُّحْبة، يعزّ من لجأ إليه، ويستر عيوب من اتّصل به، مع ما يُذْخَرُ له في عاقبته من الغِبطة الأبديَّة. وكما أنَّ من عَدِمَ العقل لم يزده السلطان عِزًّا، كذا من عَدِمَ الإيمانَ لم تزده الرواية حكمة.

والعَوامُّ يقصدون الحسنات فيخطئونها؛ لجهلهم بشروطها، والفُجَّار يقصدون السيِّئات فيرتكبونها؛ لِسُوسِ الشَّرارةِ التي قد ارتضَعُوهَا، فقد جمعهما تَنَكُّبُ الحسنات، وأحَدَهُما رداءة القصد لتعاطي الشَّرِّ.

فنحن إذن جُدَرَاء بأن نسأل واهب العقل أن يُرْشدنا إلى طريق الفضل، لنلاحظ الحقائق بنور الحقّ.

وإذ تقرّر هذا؛ وقد ذكرنا أن اعتقادات المتديّنين راجعة كلُّها إلى الأركان التي هي: الإيمان بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر، وأن الواجب علينا أن نقابل كلَّ واحد مما أسَّسته المِلَّة الحَنيفيَّة منها بنظيره من الأديان؛ ليتَّضح به شرف الإسلام عليها، فمن الواجب أن نصرف السَّعي إليه. وأن نبدأ أولاً بإثبات الصانع فنقول:

إنَّا لم نجد أهل دين من الأديان عُنِيَتْ بتقديم المقدّمات العقليَّة، لاستخراج النتائج النظريّة، في استخلاص توحيد الله تعالى من شُبُهات المعاندين، ومغالطات المغالطين ما عُني به متكلمو الإسلام؛ فإنهم بلغوا فيه مبلغًا شهد[1] المعنيّون بالفلسفة، والمحقِّقون من ذوي الحكمة، على تقدُّم شأوِهم في تحصيل الحَقّ منه، وسلامتهم عن التشبيه الذي اعتقده اليهود، والتثليث الذي اعتقده النصارى، والضدّ الذي اعتقده المجوس، والشِّرك الذي اعتقده عَبَدَة الأوثان.

---

(١) الأصل: شهدت.

حتى جرَّدوا القول بالتصريح فقالوا: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران، ٣: ٦٤]. ثم أجروا كلمة الإخلاص في دعائهم، حتى إنك تجد العَمَلَة والصُّنَّاع والمُحاربة والحرّاثين يَتَنَادَوْن بها في البرِّ والبحر، والسَّهل والجبل، ليلاً ونهاراً، ومساءً وصباحاً، مُصَدِّقين به لما وُصِفُوا في الكتب المنزَّلة بأنهم يملأون الأرض تهليلاً وتسبيحاً، وتكبيراً وتحميداً. وأهل سائر الأديان لا يذكرونها إلَّا بالفَرْط النادر. وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح، ٤٨: ٢٦].

وإما إثبات الرسل فإن أحداً من أهل الأديان الستّة لم يَسْلَم في طرفي الغُلُوِّ والتقصير في شأنهم إلَّا الإسلاميّون:

أما الغُلُوّ فما ادعته [١٣أ] النصارى في عيسى.

وأما التقصير فجحود اليهود نبوّةَ إبراهيم، والاقتصار من وصفه على أنه كان رجلاً صالحاً، ونسبتهم لوطاً إلى الفجور بنته في حال السُّكر[١].

وأهل الإسلام سَلِمُوا عن ذلك، وقالوا في الأنبياء كلهم: إنهم عباد الله مُصْطَفَوْن، وخِيَارٌ مَعْصُومونَ[٢]. ثم رُؤوا تجمع كلمة الشهادة

---

(١) سفر التكوين ١٩: ٣٠- ٣٦.

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ۝٤٥ إِنَّا

وصف نبيهم بالعبوديّة والرسالة، تَحَرُّزًا عن أبواب الزلل؛ حتى إن الخلفاء الذين هم أئمة الدين ليسوا يفتتحون كتبهم إلّا بقولهم: «من عبد الله فلان أمير المؤمنين»؛ بل جرَّدوا القول فيهم بأن قالوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة، ٢: ١٣٦].

وأما إثبات الملائكة فإن أحدًا من أهل الأديان الستّة لم يَسْلَمْ من العقائد السقيمة فيهم، ما خلا الإسلاميين: وذلك كادعاء عبدة الأوثان بأنهم بنات الله. وادعاء الثنوية والمجوس ما يذكرونه لهم من الرفعة الإلهيّة. وادعاء اليهود أن الواحد فالواحد منهم قد يجوز أن يرتكب الكفر، وأن يعاقبه الله تعالى جَدُّه بالمسخ.

فأما أهل الإسلام فقد جرَّدوا القول فيهم بأنهم عباد الله ﴿مُكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء، ٢١: ٢٦ – ٢٧].

وأما إثبات الكتب فإن دينًا من الأديان لن يخلوعنه؛ فإن الرسالة والرسول من المضاف، ومن شأن كلّ نبي أن يُعرِّف عن الله ويعبّر عنه

أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ۝٤٦ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ۝٤٧ وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِّنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص، ٣٨: ٤٥–٤٨].

ما يوحيه إليه بحكم الرسالة: فالكتب السماويّة وإن كانت كلّها جليلة القدر كما قال الله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ۝١٢ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس، ٨٠: ١٢- ١٤] فالذي استجمعه القرآن من الفضيلة في صورة الخطاب، ومن الفضيلة في نظم الألفاظ، ومن الفضيلة في تأليف المعاني؛ هو شيء باينَ[1] به الكتب:

فأمّا صورة الخطاب: فلأنه على هيئة تدلّ على أنه خطاب خارج عن مَلِكٍ مُقتدر لخَوَلِه وعَبِيده، فيما يجب أن يُلقيه إليهم من عزائم أمره ونهيه، ووعظه وزجره، ووعده ووعيده.

وليست الحال في سائر الكتب الأُخر كذلك، بل الخطاب منه خارج على هيئةٍ مُضَاهيةٍ لكلامِ رجلٍ حكيمٍ، أنبأ عن حكمته بألفاظه وعبارته، ونسب بعض تلك المخاطبات إلى ربّه.

وأما نظمَ[2] الألفاظ فلأنه خرج على مثال أظهره لأهل المعرفة بوجوه التأليف أنه غير مُشابهٍ لما ابتذله البشر فيما بينهم [١٣ب]، وأنَّ من رام أن يزيد فيه عدّة آياتٍ أعجزه عجيبُ رَصفه، وافتضح عند أهل البصيرة.

وليس كذلك حال الكتب الأخر. وخليق أن يرجع إليه قول الله

---

(١) المباينة: المخالفة والمُفَارَقة.

(٢) في الأصل: نظر، وتقدمت صحيحة.

تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۖ﴾ [فصلت، ٤١: ٤١- ٤٢].

وأمّا تأليف المعاني فإنه خرج مخرجًا عجيبًا؛ يجتمعُ في الجزء منه الشبيهُ بما هو موجود في الكلّ، أعني أنه لا يقرأ الإنسانُ منه عدّة آياتٍ إلّا وقد ورد منه على الأبواب الاعتقاديّة، والأبواب المعامليّة، والأبواب الزجريّة، بل وعلى الأبواب الأدبيّة العقليّة، وأخبار الأمم الماضية؛ على بلاغةٍ مُيسَّرة للذكر، ووجازةٍ مُسَهّلة للحفظ، ومعانٍ لو بُسطت لاستَفْرَغَت الأجْلَاد[1] والطّوامير.

وليس هكذا حال سائر الكتب؛ بل هي مبسوطة كمعانٍ مقسومة.

وأما إثبات المعاد فالذي يعتقده الإسلاميّون متى أضيف إلى سائر ما يعتقده أهل الأديان، وحُكِّم العقل فيه، ظهر فضله:

فإنّ بعضًا منهم يعتقدون القول بالتناسخ.

وبعضهم يعتقد أن انقلاب النفس إلى حالة الضياء والنور هو الثواب، وانقلابها إلى ضِدّه هو العقاب.

وبعضهم يعتقد أن تخلّص الأرواح من الأجساد هو الثواب، وضدّه هو العقاب.

---

(١) في الأصل: الأخلاد، والأجلاد هي الصحف الكبيرة المتخذة من الجلد، والطوامير: جمع طومار، وهي القراطيس أو الدفاتر التي يُكتب عليها.

ثم الذي بُنِيَ عليه الإسلام هو: أن العالم مُنقَضٍ[1] بالساعة التي هي ﴿ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الحج، ٢٢: ٧].

وأن الله تعالى يُعيد الأرواح إلى أجساد الموتى، على تركيب تتَّخِذُ به قُوَّتا الحسّ والعقل؛ فتعرف الأنفس بقوّة العقل أحوالها التي مضت عليها في حال الدنيا، وما اكتسبت من حسنة وسيئة، وتُدْرك بقوّة الحِسّ اللذّات التي تتمتّع بها، والآلام التي تتعذّب بها.

وأن الثواب لا محالة يقع في جنس المُلِذّ، والعقاب في جنس المؤلم، وأن كيفيتها لن تُدْرَكَ إلّا بأن يُجعل لها عِيَارٌ مما شهدته الحواس من أجناس المُلِذّات والمُؤلِمات:

أما في جنس الملذات: فكالمطاعم، والمشارب، والمناكح، والملابس، والمناظر المونقة، والروائح الطيبة، والمسموعات الممتعة، والخدم الرُّوقة، والأُنس والمحادثة.

وأما في جنس المؤلمات: فكالمحابس، والسجون، والسَّلاسل، والأغلال، والأنكال، والتحريق بالنيران، والتعيير من الإخوان.

وأنه لن يجوز أن تكون الأجسام هناك متركبة من الأخلاط الفاسدة، والأمشاج المتضادّة، فإنها لو كانت كذلك لتسلَّط عليها البلى والانفكاك.

---

(١) الأصل: متفضٍ.

ثم تكون الحواس المضافة إليها مشاكلةً لها في الخلوص والبقاء، فتنال لذّاتها نيلاً روحانيًا مُهَذَّبًا عن الثِّفل[1] والدَّنَس[١٤أ]. وذلك قوله تعالى: ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة، ٥٦: ٦١]، وقوله ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة، ٣٢: ١٧].

فهذا هو جمل ما يتوصّل به العاقل إلى عرفان فضائل الإسلام في الأركان الاعتقادية على الأديان الأُخَر. وقد أومأنا إليها بإيجاز من القول.

والله الموفّق.

القَوْلُ في فَضِيلةِ الإسْلامِ بحسبِ الأرْكانِ العِبَاديَّة

إنَّ أحَقَّ الأديان بطول البقاء ما وُجدت أحواله متوسّطة بين الشدَّة واللين، ليجد كلّ من ذوي الطبائع المختلفة ما يصلح به حاله في معاده ومعاشه، ويستجمع له منه خير دنياه وآخرته.

وكلّ دين لم يوجد على هذه الصِّفَة، بل أُسِّسَ على مثال يعود بهلاك الحرث والنسل، فمن المحال أن يُسمَّى دينًا فاضلاً.

وذلك مثل ما تَمَسَّكَ به رهبانية النصارى من هجران المناكح، والانفراد في الصوامع، وترك طيبات الرزق.

وما يتعاطاه الصدِّيقون من الثنوية من حمل الأنفس على الوِجَاء

---

(١) الثفل: ثفل كل شيء ما استقر (رسب) تحته من كدره، انظر: لسان العرب، مادة ثفل.

والخِصَاء، ومُلازمة الأصول الخمسة، التي هي عندهم: الصدق، والطهر، والراحة، والقدس، والمسكنة؛ دون غيرها من حركات العمارة.

وما انتهجه نُسَّاك الهند من إحراق الأجساد، وتغريقها في الماء، والتَّرَدِّي من الجبال، وإهلاكها بالضم والأزْم.

ولو أن الله تعالى أراد بعباده حملهم على إهلاك الأنفس لما علَّمهم صَنْعَةَ لَبُوسٍ لهم لتُحْصِنَهم من بأسِهم[1]، ولما جعل لهم سَرَابيلَ تَقِيهم الحَرَّ[2]، ولما هداهم لصنوف العقاقير النباتيّة ليستشفوا بها من الآلام المُعْتَرِية.

ولعمري إن الإنسان لن يسلم في حياته الدنياويَّة من تكلّف المؤن الشَّاقّة، فإن جِبِلَّةَ العالم مؤسسة على امتزاج المحابِّ بالمكاره. ولكن أين نفع ما يُكِدُّ ويُجْهِد، مما يُعطِب ويُهْلِك؟! ومتى شُبِّه احتمال ظمأ الهَوَاجر للصوم من السنة في الشهر الواحد، والاغتسال من الجنابة في السَّبَرات، وسَفْرَة يتجشمها عند الطاقة في مُدّة عمره لقضاء منسك الحجّ بصيام الرجل أسبوعًا حتى تُثْقِلَ بدنه الرطوبةُ الغريزية، وبترك اتخاذ الأهل والوطن لإيثار السياحة في الأرض؟!

وإذ تقرر هذا فمن الواجب أن نصرف القول إلى ما وعدناه

---

(١) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء، ٢١: ٨٠].

(٢) لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل، ١٦: ٨١].

فنقول:

أما العبادة النفسانيّة - وهي الصلاة المشتملة على ذكر الله تعالى، وإخلاص النفس له بالخضوع والخشوع - فشيء تشترك فيه الأديان، غير أن ما يستعمله أهل الإسلام منها هو الأفضل؛ لوجهين: أحدهما الكميَّة، والآخر الكيفيّة.

أما الكميَّة فإنها لم تُفْرَض من الكثرة في حيّز الإسراف [١٤ب] نحو صلوات الثنوية، ورهابين النصارى. ولا أيضًا من القلّة في رتبة التقصير، نحو صلوات المجوس. بل توسّطت بينهما على حدٍّ يتسع للمتديّن بها التصرُّف في أسباب المعاش، مع قضاء حَقّ التعبُّد؛ إذ جعل عددها:

أمَّا في النهار فثلاثة: أعني في أول النهار، وأوسطه، وآخره. وليس يُشَكُّ أن الثلاثة هي أول عدد يوجد له المبدأ والمنتهى والواسطة. وجعل مبلغ ركعاتها العشرة، التي هي أول عدد حكمه حكم الواحد في جنسه.

وأما في الليل فقد كان المفروض فيه صلاتان، وكانت الثالثة أعني الوتر مُسْتَحَبًّا أداؤها. ثم ألحقت في الأخيرة بها في التأكيد بالفريضة، فجعل عدد صلوات الليل بالغًا الثلاثة أيضًا، وأُكْمِلَ عقد ركعاتها بالعشرة أيضًا.

فصار الليل والنهار لتعادلهما في عددها وعدد ركعاتها ﴿خِلْفَةً

لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان، ٢٥: ٦٢].

وأما الكيفية فلأن شيئًا من الصلوات لأهل الأديان لم يتناسق أداؤه في أشكال الخضوع على المبالغة كتناسق صلاة الإسلاميين. وذلك أن أشكال التَّخاضُع للملوك تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: القيام بين أيديهم.

والثاني: مُطامنةُ الظهر لهم.

والثالث: تَعَفُّرُ الوجه بالأرض.

والرابع: الجُثُوّ على الركبتين.

وصلاة أهل الإسلام مخصوصة بِسِمَة الدخول فيها قولاً وعملاً: أعني التكبير مع وضع اليد والاعتقاد بالقلب، وبِسِمَةِ الخروج منها قولاً وعملاً: أعني التسليم مع الالتفات إلى الجانبين.

وهي مَصُونةٌ عن أنواع الكلام، وصنوف الأشغال، لتنزِلَ على توفية المقام حقّه من التعظيم.

ثم المُتَحَرِّمُ بها يأتي من أركانها الشيء بعد الشيء، على هيئة شبيهة بخادم تقدَّم إلى ملك عظيم فوقف بين يديه، مُسْتشعرًا هيبته، مثنيًا عليه؛ حتى إذا استدناه كفَّر له بمُطَامَنَة ظهره، حتى إذا زاد في الاستدناء منه عَفَّر بوجهه لفرط الخضوع بالأرض، حتى إذا أذن له في الجلوس جثا على ركبتيه بين يديه، مُلازمًا في أشكاله الأربعة لإقامة حق إحماد الثناء والتمجيد، على أتمّ المبالغة.

وليست هذه الفضيلة لشيء من صلوات أهل الأديان الأُخَر: فإن بعضها ما قد جُعِلَ ذا ركوع بلا سجود، وإن بعضها ما جُعِلَ ذا سجود بلا ركوع، وبعضها جُعِل خِلْوًا عن سِمَة الدخول والخروج: هؤلاء النصارى هم أشد الناس شغفًا بهذه العبادة، ثم حالهم فيها شبيهة بحال قوم قصدوا التنافس بالنغم التي تدعي ألحان البِيَع.

ولو لم يكن للإسلام من المَنْقَبَة في إقامة هذه العبادة إلَّا الأذان المعلّق حُكْمه برفع الصوت على المراياة بالتكبيرتين والشهادتين، وبالدعاء [١٥أ] إلى المرغوبين الشريفين لكان ذلك مما يكسِبُ لها مزية راجحة.

بل لو لم يكن لها من المَنْقَبَة إلَّا الجمعة المؤسَّسة في كلّ أسبوع على أن يسعى أهل كلّ مملكة إلى سُرَّتها ليجتمعوا في البقعة الواحدة، ويخرج إليهم سائسهم بشعاره من أبواب الأسلحة، ويختصّ لنفسه مرتفعًا يُشْرف على رعيّته منه؛ فيقبل عليهم بالوعظ والإرشاد، والوعد والوعيد، ويُذكِّرهم مصالح داريهم. بل يبتدئ بإخلاص الحمد لمَوْلَى النعم، وبعده الصَّلاة على أنبيائه عمومًا، ويذكر خاتمتهم فيُسَلِّم عليه خصوصًا، وعلى عامَّة الراشدين من خلفائه، وعلى جميع من يكون عليهم من أمرائه خصوصًا؛ ليشعر القلوبَ هيبتهم، ويُقَوِّي على طاعتهم، والقوم مُصْغُون إليه، لا يجوز لأحد منهم أن يشتغل بشيءٍ من الأحاديث عن التدبُّر لما يَقْرَع به مسامعهم، حتى إذا فرغ من خطبته

أقام لطبقات رعاياه تلك العبادة المعظَّم قدرُها؛ لكان ذلك مِمَّا يكسب لهذه الملّة شرفًا لن يعقل جلال خطره إلّا المتحقّق لمجامع أركان الدين مع المُلْك.

وليس لشيء من الأديان الأُخَر هذه الفضيلة الرفيعة.

فهذا هذا.

فأما العبادة البدنيّة وهي الصيام المشتمل على صورة التَّقَلُّد للأمانة في أشياء ينجذب إليها الطَّبع، والصَّبر على حفظها مع دواعي النفس إلى الإخلال بها، فشيء تشترك فيه الأديان الستّة. وهي شريعة واقعة في جنس ظَلْف النفس عن تناول اللذات الحيوانية، وعَزْفِها عن الشَّهَوات الجسدانيّة، اعترافًا بإنه في حِصاد الدين، وتحت حُكْم الإباحة والحظر، وأن الواجب عليه أن يقتفي مرضاة مولاه عَزَّ اسمه في التحرّج عن تسليم النفس لكلّ ما تشتهيه، وإمراجها[1] في كافّة ما تقترح عليه.

وكل من تأمَّل سُنَن هذه الأديان في إقامة هذه الشريعة، واعتبر وضعها بحسب الكميَّة والكيفيَّة؛ علم أنه لا سُنَّةَ فيها أحسن في مقتضى العقل من سُنَّةِ أهل الإسلام.

أما من جهة الكميَّة: فلأنه لم يُطِلْ فَيُمِلّ؛ كصوم الرهابين من

(١) إمراجها: أي تركها على هواها تذهب حيث شاءت. لسان العرب مادة: مرج.

النصارى، والصدِّيقين من الثنوية وعبدة الأصنام، ولم يقصر فَيَقِلّ؛ كصوم المجوس، إذ ليس هو بصيام على الحقيقة.

وأما من جهة الكيفيَّة: فلأنه لم يُجعل كصوم النصارى والثَّنوية الذين يعتقدون منه تحريم اللُّحْمَان، ويسلطون على أنفسهم النُّحُول، وكصوم اليهود المتفرّق في أيام السنة على صورة لا يوجد لها نظام مستقرّ، ولا تَعْرف أوقاتها إلَّا خصائصُ علمائها، بل عُلِّق أمرُها برؤية الهلال الظاهر للأعين، وجُعِلَ شعارها تطهير النفوس عن جميع ما يُدَنِّسها من الآثام، وكَفِّها عن اللَّذَّات الثلاثة: التي هي المأكل والمشرب والمنكح، مع الاعتقاد [١٥ب] بأنه وإن وجب الإمساك عنها فإنه ليس بمحرَّم عليه؛ إذ هو مأمور به عند المرض والسفر، ومرخَّص له في الإفطار.

ثم جُعِلَ من رتبته الإنفاق على كلّ من يتَّصل بحمله مُزَكِّيًا، والقيام في لياليه مُتَهَجِّدًا، والاعتكاف في المساجد المأهولة مُتَقَرِّبًا.

ثم خَصَّ لانتهائه عبادة تدلّ هيئتها على عزِّ الدولة، ونباهة حال المِلَّة، وشرف الجود بالقِنْية، وأخذ الحظ من السرور والبهجة، الذي يُسِّر له من الزلفى والقربة.

وليس للأديان الأُخَر في صيامهم مثل هذه الرتبة الحميدة.

فهذا هذا.

وأما العبادة المالية وهي الزكاة المشتملة على التسمُّح بالأموال

الثلاثة: أعني الحيوانيّة والنباتيّة والمعدنيّة، فشيء تشترك فيه الأديان كلها ما خلا النصرانيّة؛ فإنها أُسِّسَتْ على التَّأَلُّه المَحْض، وقد سُئِل المسيح عليه السلام عنها فقال: «متى أبحت لكم اقتناء المال حتى تسألوا عن تفرقته». ثم اتبعه في ذلك ماني[1]؛ إذ قد ادَّعَى دِينًا ممزوجًا بين النصرانيّة والمجوسيّة، على نحو ما شرحنا في كتابنا الملقّب بـ «الإرشاد إلى تصحيح الاعتقاد». وأما اليهود فإنهم يرون أخذ العُشر من النبات والحيوان. والمجوس أيضًا يرون الحثّ على المواساة بثلث المال للأزواج.

إلَّا أن الإسلام يفوق الأديان كلّها في تأكيد أمرها؛ إذ قد جَعَلَها فريضة واجبة، مقرونًا ذكرها بذكر الصَّلَوات المكتوبة، وجَعَل الأمر في بعضها مُسلَّمًا إلى السلطان يستعين بها على مصالح العباد والبلاد، ويتوصّل إلى إشعار القلوب رغبته ورهبته. ثم جَعَلَ الأمر في بعضها إلى ربِّ المال، لِيُرَوِّضَ طباعَه في السَّماحة، ويُقَوِّيَ نفسه على التبرّي من الشُّحّ.

ثمَّ لمَّا علم الله تعالى جدُّه أنّ من طباع البشر الشَّغَف بالمال

---

(١) هو: ماني بن فاتك الذي تنسب له طائفة المانوية، مولده ببلاد ما بين النهرين سنة ٢١٧م، وكان يتكلم بكلام الحكمة، ويقوم مذهبه على الثنوية (النور والظلمة) ويجمع بين المجوسية والنصرانية. انظر: النديم: الفهرست ٢/١: ٣٧٨- ٣٩٣، الشهرستاني: الملل والنحل ١/٢٤٤.

جعل الخطاب، مع المبالغة في الحَثّ عليها، خارجًا على ألطف لطف: فإنه عَزَّ اسمُه أمر بالأخذ مُرَغِّبًا في التزكية والتطهير بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة، ٩: ١٠٣].

ثم سمَّاه قرضًا موعودًا له بإعطائه ردَّ أضعافه عليه بقوله: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [الحديد، ٥٧: ١١ / البقرة، ٢: ٢٤٥].

ثم سَلَّا عما يُخْرِجُهُ بتعريف ما يعود إليه حالُ الأملاك في العواقب، فقال: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية [المنافقون، ٦٣: ١٠].

ثم أخبر أن من بخل بها فقد بخل على نفسه، فإن نفعه راجع إليه، ومولاه غني عنه، فقال: ﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [محمد، ٤٧: ٣٨].

ثم أخبر أن الضنَّ بالمال غير مُستحسن في العقل، وإن كان الطَّبع مائلاً إليه، فقال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر، ٥٩: ٩/ التغابن، ٦٤: ١٦].

ثم نبَّه أنه راض منه في أدائها فضل المال فقال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة، ٢: ٢١٩].

ثم أخبر أنه في الحقيقة تنزل منزلة الوقاية للمال، والتحصين له

عن الآفات، فقال: ﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة، ٢: ٢٧٢].

فليت شعري في أي دين هذا الاستقصاء البالغ في التنبيه على فوائدها وحقائق عوائدها؟!

وأما العبادة الملكية: وهي الجهاد المشتمل على حراسة الملّة، فهو شيء تشترك فيه الأديان الستّة.

ولولا قيام أهل الدّين بالمُحاماة عن دينهم بالسيف لاجتاحهم أعداؤهم، ولظهر الفساد في البرّ والبحر، ولَهُدِّمَت صوامع وبيع وصلوات ومساجد[1].

فأساس العالم إذن لا يحتمل تركه، ولهذا ما قيل: «لا يَصْدُقُ الحربَ إلّا ثلاثة: مُسْتَبْصِرٌ في دينه، أو غَيْرَانُ على حرمه، أو كريم مُمْتَعِضٌ من ذلٍّ أصابه»[2].

هؤلاء الثنوية والنصارى الذين يدينون بأن معاونة الدّين تكون بالدعاء إليه دون الحرب لو قصد قاصد بعض هياكلهم بالتخريب، أو عمد إلى واحدٍ من كتبهم بالإحراق، لما كانوا مُقَارّين له على ذلك،

---

(١) لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج، ٢٢: ٤٠].

(٢) هذا قول مصعب بن الزبير، انظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٥: ١٧٤.

مع وجودهم السبيل؛ فإنَّ المقصود بالضَّيم يجد لا محالة من قوّته الغضبيَّة تحريكًا له، حتى لو ريم دفعه عن دواعي الحميَّة لوُجد في غاية التأبِّي عليه وليس الذي حُكِيَ عن المسيح: «أن من لطم خدَّك الأيمن فأمكنه من الأيسر»[1] بقادح فيما ندَّعيه؛ فإنه قول خارج منه مخرج المثل للإغضاء والاحتمال، حسب ما يقول القائل لأخيه: إنك إن لطمتني احتملته منك.

وقد ابتُلِيَ الأنبياء صلوات الله عليهم قبل انتشار دعوتهم بالمحن المُحوِجَة لهم إلى التحالم والصَّبر. وقد قال تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا أَن يَقُولُوٓا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت، ٢٩: ١-٣].

وأبيَنُ من هذا أن نوحًا قال له قومه: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾ [الشعراء، ٢٦: ١١٦].

وقيل لإبراهيم: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم، ١٩: ٤٦].

وقيل لشعيب: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود، ١١: ٩١].

وقالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ

---

(١) إنجيل متى ٥: ٤٠ «من لطمك على خدك الأيمن فاعرض له الآخر».

مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف، ٧: ١٢٩].

وقيل لمحمد ﷺ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ الآية [آل عمران، ٣: ١٨٦].

إلَّا أنه لم يوجد أهل دين من الأديان قد انبعثوا لإقامة فريضة الجهاد بمثل ما وُجِدَ عليه أهل دين الإسلام؛ فإنّهم ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب، ٣٣: ٢٣].

ولم يشترط أيضًا لدينٍ من الأديان من خاصّيَّة الإعزاز والتأييد ما اشتَرَطَ لهم بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور، ٢٤: ٥٥].

وهذا باب يحتاج في إيضاحه إلى بَسْطٍ في القول قليلاً، ثم نُشيّد قوله بالأثر.

وأما العبادة المشتركة، التي هي النُّسُك الأعظم، فقد اشتملت على عبادة نفسانيّة، وعبادة بدنيَّة، وعبادة ماليّة، وعبادة ملكيَّة. وقد قال الله تعالى جدُّه: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج، ٢٢: ٦٧].

يعني لكلِّ واحدٍ من الأديان الستّة مُتَعَبَّد معظّم قدره عند أهله، فهم يوجبون قصده في الحين بعد الحين، ويرون سائر مُتَعَبَّدَاتِهم كالتَّابع له.

فإنَّا لا نجد لشيء من الأديان نُسُكًا أجمعَ لوجوه البِرّ، ومكاسب

الأجر، من نُسُك المسلمين:

وذلك أن الإنسان متى لابَس إقامته صُودف في صورة عبد مسخوط عليه، قد أحسَّ بمَوْجِدَةِ مولاه عليه، فارتفض أبوابَ الملاهي، وهَجَر أسباب الزينة، ولازم الشَّعَفَ والتَّقَشُّف؛ لائذًا بفناء سيّده، راغبًا إليه في العفو له، مطلقًا لسانه في تعظيمه.

فالأبصار متى وقعت في ذلك المشهد العظيم على ما يُوجَد المُحْرِمُ عليه من هيئات التعبُّد والخشوع، وما أشعروا به نفوسهم من انكشاف الرأس، وحفاء الرِّجْلِ، واحتمال مشقّة الوضوء والتَّفث[1]، والصبر على الدَّرَن والشّعث، وهجر اللذات المرغوب فيها: كالطيب، والجماع، والتَّصَيُّد، والتنظيف بحلق الشعر وتقليم الظُّفر، وما يلزمونه من السَّعي إلى المكان المنسوب إلى مولاهم، ليَتوافَوْا كلّهم من نواحي العمران، وأقاصي الممالك في بقعةٍ واحدةٍ، ويحضرهم ملك الأرض وخليفة الله على الخلق، أو من يقوم مقامه من خواصّه، فيعلو منبرًا قد أُعِدَّ له في ذلك الموسم الكبير، وتجرَّد المسامع كلها للإصغاء إلى خطابه، وهو يُقْبِل عليهم بالوعظ مرَّة، وبالزجر أخرى، وبالتبشير ثانية وبالإنذار أخرى؛ وأهل الأرض صُمُوت مُسْتشعرون فيه عظيم هيبة

(١) التَّفَثُ في المناسك: نحو قصّ الأظفار والشارب وحلق الرأس والعانة ورمي الجمار وذبح الهدي ونحو ذلك، انظر لسان العرب، مادة: تفث. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج، ٢٢: ٢٩]

الله أوّلاً، ثم هيبة سُلْطانه الذي هو ظله في الأرض ثانية؛ أيقَنَتْ أنها واقعة على منظر رفيع لا يجوز أن يدانيه باب من أبواب التعبُّد.

وإنَّ إحراق المجوس قُرْبانهم بالنار عند هياكلهم غير واقع في شيء مما سعد به المسلمون من نسكهم.

وإذْ قد أتينا على المقابلة بين الإسلام وسائر الأديان في الأركان الاعتقادية، والأركان العباديَّة، وأوضحنا السبيل في كيفية المقابلة بينه وبينها في الأركان المعامَليَّة والأركان الزَّجْرِيَّة؛ ثم كان الطريق فيها أسهل، والمأخذ في أبوابها أقرب، فمن الواجب أن نكل الأمر في معناها إلى الأفهام الذكيّة، تَوَخِّيًا للإيجاز، وخصوصًا إذ كُنَّا أوْمَأنا [١١٧أ] إلى بعض منه في كتابنا الملقَّب بـ «الإبانة عن عِلَل الديانة»، وأن نصرف القول إلى ذكر فضيلته بحسب الاعتبار بالإضافة إلى المُلْك، وبحسب اعتباره بالإضافة إلى المعارف.

والله الموفِّق والمُعين.

القولُ في فَضيلةِ الإسلام بحسبِ الإضافةِ إلى المُلْك

مَن رَضي لنفسه أن يكون في بعض شِيَمِه حُرًّا، وفي بعضها عبدًا؛ فليس هو بذي نفس أبيَّة. ومَن حاد عن الأفعال الجيّدة لفرط الشُّغْل تَعجُّلاً إلى الراحة؛ فليس هو بذي همَّة عليَّة.

ورغبة الملوك في الأدب تحيي الأدب، وعند استقامة طرائقهم يقوى الذَّبُّ، وعند اجتبائهم أهل الفضل تظهر الفضيلة.

ولن يفرح العاقل بالنعمة التي لا يستحقّها، والمنزلة التي ينالها باسم غيره، والفَلْج الذي يكون من جور الحكم، والظَّفَر الذي يتّفق من ارتكاب الخِطار.

ولن يبلغ ألف رجل من إصلاح رجل واحد بحسن القول دون حسن العمل ما يبلغ رجل واحد في إصلاح ألف رجل في تصديق القول بالفعل.

وكما أن الأعمى لا يمكنه أن يهتدي، والفقير لا يمكنه أن يستغني؛ كذا أيضًا لا يستصلح أحد غيره إلّا بعد إصلاحٍ منه لنفسه.

وإذْ تقرر هذا فمن الواجب أن نصرف السعي إلى ما هو غرضنا من القول فنقول:

إنَّ أعمَّ المعاني الضرورية شيئان[1]: أحدهما: النبوة الصادقة. والآخر: المُلك الحقيقي.

ولا رياسة في العلم والحكمة فوق رياسة النبوة؛ ولا رياسة في الاقتدار والهيبة فوق رياسة المُلك؛ ولن يتّفق للإنسان ولا واحد منهما إلّا بموهبة سماويّة.

---

(١) قبلها بياض في الأصل قدر خمس كلمات.

وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء، ٤: ٥٤]. وحكى عن موسى في مخاطبته قومه: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة، ٥: ٢٠].

فإذكان هذا غير مشكولٍ فيه فمن الواجب أن نعلم يقينًا أنه ليس أحدٌ أحوجَ إلى تشريف جوهر مكارم الأخلاق من طبقات الملوك؛ فإنّهم على الحقيقة أسوةٌ لمن دونهم، وكالمرآة لغيرهم. ومتى لم تكن المرآة أصفى من وجه الناظر إليها لم تَرُدَّ شارته على التمام. وأيُّما مَلِكٍ لم يبالغ في قهر الدَّنيّ من أخلاقه ليستمتع بحسن الثناء عليه، ولم يُمْكنه دفع العيوب عن رعيّته.

وإذ عُرِفَ هذا؛ ثم تحقّقنا أيضًا أن محلّ الدين من المُلْك محلّ الأس من [١١٧أ] البنيان، ومحلّ المُلْك من الدين محلّ المتعهّد للأركان فمن الواجب إذَن أن نعلم أنه لن يُحْكَم لدين من الأديان بتحصيل الكمال إلّا إذا وُجد ضامنًا في نفسه مكارمَ الأخلاق؛ ليتصرَّف به المتديّن بين عَائِدَتي الحمد والأجر.

ولن يُشَكّ أن حيازة المحامد الرفيعة لن تتأتّى للإنسان إلّا بالمَعَاون الخارجة: أعني المال والإخوان.

أما المال: فَلِما تعلّق به من إظهار الجرأة، ومواساة الأقارب، والإفضال على الأصحاب، والتفقُّد للجيران.

وأما الإخوان: فَلِما تَعَلَّقَ بهم من الاقتدار على الأعداء، والدفع عن الحريم، والأنفة عن الزلَّة، والمعاونة بالجاه.

ومعلوم أن الديانات المحرِّمة على أهلها اقتناء المال، والباعثة على اعتزال الناس، مُعدِمةٌ لأهلها هذا الصنف من المحامد.

ثم لا يُشَكُّ أيضًا أن السياسة في نفسها مُفْتَتَة إلى صِنْفَين، وأغراضها متنوِّعة إلى نوعين، ولوازمها مُنقسمة قسمين:

أما أحد صِنْفَي السياسة فالإمامة؛ وغرضها تحصيل الفضيلة، ولازمها نيل السعادة الأبديَّة.

والصنف الآخر من السياسة التغلُّب؛ وغرضها استعباد الخليقة، ولازمها الشقاء والخدمة.

وقد علمنا أن كلّ قِنْيَةٍ أمكن أن يستعملها الإنسان استعمالاً حسنًا، وأن يستعملها استعمالاً رديئًا فإنها لا محالة تصلح بصلاح الغرض، وتفسد بفساده.

ومثاله: أن الفقهاء لما جعلوا غرضَهم من صناعتهم الشريفة العائدة بمصالح الدارين الترؤُّس على العامة، والحظوة عند السلاطنة، والتسلّط على أملاك الضعفاء، واستعمال الرُّخَص في إبطال الحقوق، انقلبت الصناعة عن استحقاق الحمد إلى استِجْلاب المَذَمَّة؛ وقد قال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ۝٧﴾ [الماعون، ١٠٧: ٤- ٧].

فمن الواجب إذن أن نعلم يقينًا أن صناعة المُلْك والسياسة مهما استُعملت استعمالاً حسنًا فإن المُعْتَنِق لها، والمستقلّ بأعبائها، يصير لا محالة مُجْتَلِبًا لشرف الإمامة، ويصير خليفة الله تعالى جدُّه في استصلاح الخليقة.

ومهما استُعملت استعمالاً رديئًا فإنّ صاحبها والمفتخر بحيازتها يُبتلى من الضرورة بصفة المتغلِّبين، ويُعَدُّ بقاؤه فضيحة لزمانه.

وقد قال الرسول ﷺ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، ولِكلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى؛ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى الله وإلى رَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إلى الله وإلى رَسُولِهِ، ومَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى مَالٍ يُصِيبُه أو امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُها فَهِجرتُهُ إلى ما هَاجَرَ إليه»[1].

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب علينا أن نُجِيلَ الفكرةَ فيما خصَّ الله تعالى به محمَّدًا ﷺ من سَعَة الذكر، بما جمع له من النبوّة والمُلْك، [١٨أ] وصيَّرهما من كمال القوّة بحيث طبَّقا وَاسِطَةَ العالم، واستخلصا لُبَابَ العمران، وحَازَا أسِرَّةَ الممالك؛ فاجتمع لملوك دعوته محاسن الرُّسُومِ الشريفة المأخوذة من أحكام الدين الحق، ومحاسن المُثُل السُّلْطانيَّة المأخوذة من أشْوَس ملوك الأرض، أهو بالإمامة أشبه أم بالتغلُّب؟

وخصوصًا إذ وجدناه مستعملاً للسيف في موضعه، كاستعماله

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (١)، ومسلم (١٩٠٧) في كتاب الإمارة، وهو حديث صحيح.

الإرشادَ في وقته؛ فنقول:لسنا نَشُكُّ أن الوقائع الحربيّة بين أصناف الخليقة لن تقع إلّا على جهات ثلاثة، وهي: الجهاد، والفتنة، والتصعلك.

فأما الجهاد: فهو الذي يتولّاه عُمَّارُ البلاد، وسَاسَةُ العباد؛ من الدفاع عن الدين، والصيانة للمراتب.

وأما الفتنة: فهو ما يقع بين طبقات الأمم من الهَيَج والقتال: لتعصُّبٍ بلديّ، أو تعصُّب نَسَبيّ.

وأما التَّصَعْلُك: فهو ما يقصد به من انتهاب المال، واستلاب الأملاك.

فالنوع الأوَّل نتيجة القوّة التمييزيّة؛ وهو محمود عند ذوي الألباب.

والنوعان الآخران فأحدهما نتيجة القوّة الغضبيَّة، والآخر نتيجة القوّة الشهويَّة، وكلاهما مذمومان عند ذوي الألباب.

ونحن متى تتبعنا حال محمد ﷺ في حروبه ووقائعه وجدناه جاعلاً لقُصَارى غرضه من الثبات القويّ في مصافِّ القتال كلمةً يبذلها، قريبةً من الإقرار بوحدانيّة مَنْ له الخلقُ والأمر، والتصديق بما أرسل إليه من عنده جَلَّ جلاله حتى إذا وجدها منه أغمد عنه سيفَه، وأوجَبَ على نفسه حمايَته، ومتى ألفاه مُصِرًّا على منابذة الحَقّ صرَف ما حواه ذلك الخليع من مال الله تعالى في أبواب البِرّ، ومكاسب الأجر، ومعونة من جرَّد العبوديّة لخالق البريَّة؛ من غير أن يرتاح للتلذّذ به، أو يبتهج بالتمتّع من زَهَراته. فخرج من الدنيا بعد استخلاص ممالك

جزيرته لأهل دعوته، على تلك الحالة السويَّة، والوتيرة الصادقة، صابرًا على بؤسه، وضِيقِ حاله، صارفًا همَّته إلى عبادة خالقه، لا يجنح إلى شيء من زخارف الدنيا، ولا يغْترُّ بأطايبها.

وإذا كان هذا دأبه، وعليه ديدنه في عامّة أنحائه، وصنوف وقائعه، لم يُشَكَّ أنه ﷺ كان متمسكًا في سِيَره بصورة عبد قد أخلص الولاية لمولاه، وعلم أن عباده كلهم قد انتهكوا حرمته، وخلعوا طاعته، واستعانوا بأموالهم على أبواب عصيانه. فحملته سجيَّة الوفاء لمولاه، وخُلُقُ الحِفَاظِ لأياديه، على نهيهم وزجرهم، فبالغ فيه بالقول [١٨ب] اللطيف أزمنةً طويلة، حتى إذا أيِسَ من ارعوائهم، وأيقنَ أنَّ الوعظَ لا ينجع فيهم، ذَهَبَ في علاجهم مَذْهب الطبيب المُتَحَدِّب[1] الذي خاف إتيان الداء العُضَال على نفس العليل، وعلم أن السبيل إلى استيفائه غير موجود إلَّا بقطع عضو من أعضائه، فأوقع في مغازيه بعدد من القتلى، تَدَرُّجًا إلى استنقاذ الجمهور من الهلك والردى، وذلك لتيقنه بأنَّ المحمولين على شرف الدين في مبدأ أمرهم كرهًا متى وقفوا على فضائل دعوة الحقّ أخيرًا فإنهم بعد الاستيضاء برونقها سَيَعْتَدُّونَ له بجسيم المِنَّة، وجزيل النعمة، ويُقْبِلون على خدمة مولاهم ليتلافوا به فارِطَهم؛ فتصير أحوالهم فيه شبيهة بحال المأخوذ في صغره بالتأديب

---

(١) المتحدِّبُ للشيء: الملازم له والمتعلق به. لسان العرب، مادة: حدب.

وهو يبغض مؤدّبه؛ حتى إذا عقل وانتبه أيقن موقع النعمة العظيمة، فالتزم شكره، واعتقد إحماده.

وإذ كانت الشريعةُ الإسلاميّة مؤسَّسةً منه ﷺ على هذه السُّنَّة الحميدة، فقد عُلِمَ أن مَنْ خلفه في اعتناق المهم من أمر السياسة والمُلْك، متى أحسن غرضه منه، واقتدى في جميع ما يتعاطاه بسُنَّته؛ فهولا محالة يصير إمام أهل زمانه، ومفخرًا لكافّة أعقابه، بل يصير رحمةً للعالم، وحُجَّةً للبشر، وأُسوَةً حسنة، وقُدْوَةً حميدة.

وإذ كان الوضعُ الحقيقي للمُلْك الإسلاميّ بهذا المحَلّ والجلالة، فمن الواجب أن نعلم أن الآفة متى لحقته في زمان من الأزمنة فإن المِلَّة الحَنِيفيَّة لن تصير معيبةً به، والخلفاء الراشدون لن يصيروا معيَّرين به؛ كما ليس يُعَيَّرُ أنوشروان بسيرة يزدجرد الأثيم.

ثم من الواجب أن نعلم أيضًا أن الناس لم يكن لهم بُدّ من الوَزَعة[1]، وكان ما يَزَعُ السلطان أكثر مما يزَعُ القرآن، فإنا متى تتبَّعنا أحوال ملوك الأديان الستّة حكم العقل الصريح بأنه لا يجوز أن يوجد منها شيء بالغًا مبلغ الإسلام في وفور القسط من شروط الإيالة، وجزالة الحظ منها:

فإنَّ دين اليهود مؤسَّسٌ على الانتصار المحض.

(١) الوَزَعة: هم الولاة والأعوان المانعون عن محارم الله تعالى فيكفّونهم عن التعدي والشر والفساد.

ودين النصارى مؤسَّسٌ على التذلّل المحض.

وفضائل الناس لن تتمَّ إلّا بامتزاج أحوال الدين والدنيا، واشتباك أسباب الآخرة بالأولى. ودين الإسلام هو المنتظم لها كلّها، والوافي بعامّة أبوابها. وذلك ظاهر لمن تأمل مواقعها من كتاب الله؛ فإنه ما من مكرمة إلّا وقد جَرَّدَ ذكرها وتحرَّز في غير موضع من الآيات.

ولعمري إنَّ للمجوس كتابًا يعرف بـ «أبِسْتا»[1]، وهو يأمر بمكارم الأخلاق ويوصي بها، وقد أتى بمجامعها عبدُ الله بن المقفع في كتابه المعروف [١٩أ] بـ «الأدب الكبير»، وعلي بن عبيدة في كتابه الملقب بـ «المَصُون».

إلّا أنه مع تقدّمه في ذلك غير لائق شيئًا منه بالقرآن؛ وكيف يُظَنُّ به ذلك، وقد عُلِمَ أن الشرفَ الإنسيَّ عند ملوك العجم كان معلّقًا بالأنساب[2]، وكانوا يُخَرِّمُونَ على رعاياهم الترقي من مرتبة إلى مرتبة، وفي ذلك ما يَعُوقُ التراكيب السويّة عن كثير من الشِّيَم الرَّضيّة، وتقعد الأنفس الأبيَّة عن حيازة الدرجات العليَّة. فلو أن دين المجوس كان مؤكّدًا للأمر باقتناء مكارم الأخلاق حسب تأكيد الإسلام لما تجاسرت ملوكها مع شغفهم كان بحمايته على مخالفة وصيته، ولَوُجِدَ

(١) أو: «البستاه»، ونقله زرادشت إلى الفرس وصنع له تفسيرًا بعنوان: «الزند». المسعودي: مروج الذهب ١: ٢٩٢، الخوارزمي: مفاتيح العلوم ٥٦.

(٢) في الأصل: بالإنسان.

الشرف الإنسيّ عندهم معلّقًا بالنفس الناطقة، دون النسب الطبيعيّ.

وإذ كان هذا الدين من بركة تعميمه للأدنين والأقصين بالدرجة التي ذكرناها، ثم كانت قاعدته كرامة من الله تعالى جَدُّه لمحمد ﷺ فبالحريّ أن نعلم أنّ من كانت وصلته له آكد، وصحبته له أكثر، كان قسطه من الافتخار به أوفر وأغزر.

وأعني بهذا أنَّ لهاشم فيه ما ليس لكنانة، ولكنانة فيه ما ليس لمُضَر، ولمُضَر فيه ما ليس لربيعة، وللعرب فيه ما ليس للعجم؛ على اعتبار الأقرب فالأقرب نَسَبًا، والأوْكَدِ فالأوْكَد سببًا؛ إلَّا ما قطعه الدِّين، فإن الذي يقطعه هو فلا واصل له، والذي وصله هو فلا قاطعَ له، وبِقُوَّتِه يدخل على الأرحام المُتَمَاسَّة فيقطع التَّوَارُثَ عنها.

وإذ قد أتينا على ما وعدنا به من القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى المُلْك، فمن الواجب أن نصرف السَّعي إلى تبيين فضيلته بحسب الإضافة إلى طبقات الرعايا.

والله الموفِّق والمُعين.

القَوْلُ في فضيلةِ الإسلامِ بحسبِ الإضافةِ إلى الرَّعَايا

على حسب كثرة الرعيّة يعلو شأن المُلْك؛ وفي كل مخلوقٍ آلةٌ ربما احتيج إليها؛

ولكل امرئ عند نفسه قدر. والعبادُ نُدَمَاءُ الشهوة؛ والقلوبُ مَطَايا الأَمْنِيَّة.

ومن راض نفسه على إصلاح هِمَمِه صار مالكًا لأمره.

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب أن نصرف السَّعْيَ إلى ما يقتضيه حكم القول فنقول:

إنا لَـمَّا علمنا أن طبقات الرعايا في كلِّ عصر ينقسمون مرَّةً إلى الشريف والوضيع، ومرَّةً إلى القوي والضعيف، ومرَّةً إلى الوليِّ والعَدُوِّ، فمن الواجب أن نعلم أنَّا متى أعملنا قسمتهم بحسَب القوي والضعيف، ثم قِسْنا الإسلام بحسب اعتبارهما إلى الأديان الأُخَر، لم يَخْفَ علينا أنه [١٩ب] أعظم نفعًا، وأعمُّ بركةً:

أما القوي فلأنه أطلق له النُّدُوبَ إلى ما تَجْذِبُ إليه همّته من اكتساب المعالي، واقتناء المفاخر؛ بل أعطاه تمام الأمرِ عن رغبة الاستغناء، وسياسة الاستخوال.

فأمَّا الضعيف:

فإن لحقه الضعف من جهة التركيب، أعني النساء، فليس دينٌ من الأديان أزجرَ من الاعتداء عليهن، وأدعى إلى الرفق بهن، من هذا الدين. وذلك ظاهر في آي القرآن، وفي أخبار الرسول عليه الصلاة والسلام.

وإن لحقه الضعف من جهة السن، أعني اليتامى، فقد بالغ هذا

الدين في الأمر بحفظهم وحماية أملاكهم. وذلك أيضًا ظاهر فيما تضمنه القرآن.

وإن لحقه الضعف في معاشه، أعني الفقراء، فقد أمَرَ هذا الدين بمُواساته والإفضال عليه.

وإن لحقه من رقبته، أعني الأَسْر، فقد حَثَّ القرآن على فَكِّ رقابهم، وذَكَرَ بالإعتاق عليهم، وجعله من عظيم ما يُكَفِّرُ به الخطايا.

وإن لحقه الضعف في وطنه، أعني الغرباء، فقد وُجِدَت الوصية لأبناء السبيل في القرآن مكررة.

فهذه هي الفوائد المُتَوَفِّرة على القوي والضعيف. فإن الحال فيها نجده مُضَاهيًا لما وصفناه.

فإن اسم الشرف والضَّعَة معدود من أسماء الإضافة؛ ولهذا ما روي في الخبر: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيَّته»[1]. وأعني بهذا أن كل شريف فهو بالإضافة إلى مَن فوقه وضيع، وكل وضيع فهو بالإضافة إلى مَن دونه شريف. وعلى هذه الصورة يجري حكم الدين الحقيقيّ، أعني أن إلزام التوقير فيه والتبجيل معلّق بالاعتبار الإضافي.

مثاله: أن العبد يلزمه رعايةُ حقّ والده، والوالد يلزمه رعايةُ حقوق

---

(١) رواه البخاري (٨٩٣) في كتاب الجمعة، ومسلم (١٨٢٩) في كتاب الإمارة، وهو صحيح.

مَشْيَخَة قبائله، وعليهم رعاية حقوق أمرائهم، إلى أن ينتهي الأمر إلى ملك الملوك، فيلزم كافتهم النُّجُوعُ لطاعته.

وقد قال النبي ﷺ: «لِيَلِيني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[1]. وقال: «لِيَؤُمَّكُمْ أقرؤكم لكتاب الله، وأعلمكم بالسُّنَّة، فإن كان فيه رجلان فأبيَنُهما صلاحًا، وإن كان فيه رجلان فأكبرهما سنًا»[2]. وقال: «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَلَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، فَلَيْسَ مِنَّا»[3]. وقال: «إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوه»[4].

فهذه هي الفوائد المتوفِّرة على الشريف والوضيع من هذا الدين.

ومتى أعملنا قسمتهم بحسب الوَلِيّ والعدو وجدنا الحال أيضًا مشاكِلَةً لما ذكرنا:

أما الوَلِيُّ فلأن هذا الدين أوجب أسباب المحافظة على الولايات الثلاثة التي هي: ولاية المناسبة، وولاية المعاقدة، وولاية الدِّيانة.

ولولا شهرة مواضع الوصية [٢٠أ] بها في آيات الكتاب لأوجبنا تلاوتها.

---

(١) رواه مسلم (٤٣٢)، في كتاب الصلاة، وهو صحيح.

(٢) لم نقف على حديث بهذا اللفظ كاملاً، وإنما الذي ورد: ما رواه البخاري (٦٠٠٨) بلفظ: (ليؤمكم أكبركم)، وما رواه البخاري (٤٣٠٢) بلفظ: (وليؤمكم أكثركم قرآنًا).

(٣) رواه الترمذي (١٩١٩) في كتاب البر والصلة وهو حديث حسن.

(٤) رواه أبو داود في المراسيل (٤٨٢) وابن ماجه (٣٧١٢) في كتاب الأدب، وهو حسن بالشواهد.

وأما العدو فلأن الدّين قد قطع أبواب العداوة كلّها ما خلا عداوة الجاحد له، والمعاند لأحكامه، وهي في الحقيقة ثلاثة أنفس:

أحدهم: الملحد.

والثاني: المشرك.

والثالث: الكتابيّ.

وأكثر آفات الملحد هو استحباب اللذّات الحِسّيّة التي تُعْمِيه عن تأمل العواقب، وتدعوه إلى إمْرَاج النفس فيما يشتهيه طبعه.

وأكثر آفات المشرك هو ما يظهر لحاسَّتي سمعه وبصره في الأوثان المنحوتة من أنواع الأعجوبات، وما ولّدته السَّدَنَةُ على كبار البِدَدة من الأخبار المهولة، التي لا يكاد يقف على حقائق الافتعالات فيها إلّا الفَطِنُ المُتْقِن.

وأكثر آفات الكتابيّ هو ما وقع في كتبهم من التأويلات المُخْتلَّة، وتسلّط على إنجيلهم من الأهواء المُضِلّة.

فهذه هي المعاني المعدودة من عظيم ما اسْتُغوِيَ به الفِرَقُ الثلاثة.

ثم المجوس والثَّنَوِيَّة يوجد لهم مشابهةٌ بحال المشرك مرّة، وبحال الكتابيّ أخرى.

وإذ قد عُرِفَ هذا ثم لم يُشَكَّ أن الإلحاد والشِّرك، وإن كانا من أسخف هذه العقائد وأبْيَنِهَا عَوَارًا، فإن معالجة أربابها صعب جدًا، لا لاقتدارهما في الحِجاج، أو توسعهما في الجدال، بل للمناسبة الموجودة

بين اعتقادهما وبين الآثار الحسّيّة. ولهذا ما يكون مَرْجِعُ الدين الحَقّ عند الانْدِرَاس أبدًا إلى مشابهة الشِّرْك، ومَرْجِعُ كل متديّن في عقله إلى مشابهة الملحد.

فأما معالجة الكتابيّ فدون ذلك في الصعوبة؛ فأمَّا مَن آمن بكتاب من الكتب المُنَزَّلة، وصدَّق البعث والنشور، فقد وُجِدَتْ منه مقدِّمة تناسب دين الحَقّ.

وأما علاج المجوس والثَّنَوية فكالمتوسِّط بينهما. غير أن افتتاح ظهورهما كان في مملكة إيرانشهر التي هي واسطة العمران، وقد خُصَّ أهلها بالاستسلام للعقل في الأبواب المشكلة، حتى بَشَّرَ الرسول باشتمال الإيمان عليهم فقال: «لَوْكَانَ الإيمَانُ مَنُوطًا بالثُرَيَّا لنَالَه رِجَالٌ من فَارِس»[1].

فمن الواجب إذن أن نعلم أن من أعمِّ أسباب الرحمة بهذا الدين أنه ليس بقارِّ الملحدَ والمشرك في مملكته نفسه إلَّا بعَقْد الأمان. ولو تركهما فيها من غير عهد ولا ميثاق حسب ما يُتْرَك الكتابيّ لنَفَضَا شُغْلَهُما على استِرْذال العوام، ولأسرع الأكثرون منهم إلى إجابتهم؛ لقوّة سلطان التقليد الحسّيِّ عليهم، ولما وُجِدَت السياسة الفاضلة مستوفيةً حقّها من حسم مواد الفساد.

---

(١) رواه البخاري (٤٨٩٨) في كتاب تفسير القرآن، وهو صحيح.

وأمّا الكتابيّ؛ فلأن القرآن مُصَدِّقٌ لكتابهم، ومُهَيْمِنٌ على ما في أيديهم، اقتُصِرَ منهم على الجزية التي هي شرائط [٢٠ب] المُلْك، دون شرائط الدين. وأُمِر الولاةُ والذَّادَةُ بحمايتهم، ليتوصّلوا على طول الأيام بمخالطة أهل الإسلام إلى ما تضمّنه القرآن من الشرائع والأحكام، ويتنبّهوا على موقع مزيّته على ما اعتقدوه من دينهم، ويُسَلِّموا أيضًا بشرف هذا الدين، مما كانوا مَمْنُوّين به أيام الأكاسرة من تَكَلُّفِ المهن الخسيسة: كنقل الجيف، وكنس الطرق.

ثم لما كانت المجوسيَّة والثَّنَويَّة كالمتوسِّط بين الخلائق، وكان أهلها يَعُدُّون العقل الصريح أعظم الحجج، ترجّحت حالهم في مشابهة الكتابيّ والوثنيّ، فأُلْحِقُوا بهؤلاء في بعض الأحكام، وبهؤلاء في بعضها.

وإذ قد أتينا على ما وعدنا به من القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى الرعايا؛ فمن الواجب أن نصرف السعي إلى تبيين فضيلته بحسب الإضافة إلى الأجيال.

القولُ في فضيلةِ الإسلامِ بحسبِ إضافته إلى الأجيال

السُّلْطانُ عِزٌّ من الله تعالى يُقَلِّدُه مَن رآه أهلاً له من عبيده، فمن قُلِّدَ منهم ذلك العِزّ فخَلَعَ ما أُلبِسَ من بهائه، ولم يجعل الحقّ قائمًا، والعدل قاضيًا، فقد ضيَّع قسمته من إكرام الله تعالى.

وزيادة ساعةٍ من عُمر الإنسان إذا تحوَّل الفاجرُ فيها بَرًّا تكون مُعادلة للدنيا بما فيها. والسعيد من ابتاع منه الكثير بالقليل، والدائم بالزائل.

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب أن نصرف السعي إلى ما يقتضيه حكم القول فنقول:

إنَّ جنوب مشرق الأرض مسكنُ الصين، وشماله مسكنُ التُّرك. وجنوب مغرب الأرض مسكن الحبش، وشماله مسكن البرابر والقبط. وجنوب وسط الأرض مسكن الهند، وشماله مسكن الرُّوم.

فهذه الممالك الستّ في أطراف العمران، وهي مُكتنفة لمملكة إيران شهر وجزيرة العرب. فقد سَعِدَ العربُ والعجمُ بمملكتين متوسّطتين بين الممالك، فاضلتين لها في الاعتدال. وليس يُشَكُّ أنهما متى أضيفتا إلى الممالك الأخر وُجِدَتا أضيقَ منها رقْعَةً، وأقلَّ منها خُطَّةً؛ فإنّ كلّ واحدةٍ من تلك الممالك لا يوجد لها الطرف الأقصى إلّا عند مُنقَطع العمران. غير أن ملوكها كانت تعطي الأكاسرة في أيامهم، والتَّبَابِعَةَ في أيامهم، والخلفاء في أيامهم، الاعتراف بتفضيلهم من غير منازعة فيه لهم، وذلك لما وصفناهُ من مقاومة الكيفيّة للكميّة.

وإذ كان هذا غير مشكوكٍ فيه فبالحريّ أن يكون وصفُنا لفضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى هذين الجيلين مُغْنِيًا عن الإسهاب بالإضافة إلى الأجيال الأُخَر. فنحن إذن جُدَرَاءُ بأن نصف حال

هذه الملّة بالإضافة إليهما، وأن نقول:

إنَّ الذي أوتيه هذا الدين من [٢١أ] العلو والشرف والرِّفعة لو كانت فائدةً من دول الزمان، دون أن يكون قد شهد الله تعالى أنه لا يُفْسخ أبدًا على الأيام دائمًا، لكان لكافة أهله منقبة عظيمة، ومفخر ظاهر. وذلك لما خُصَّ به من الزيادة في القوّة، والاستظهار على الأمم، ولعقلَ اليومَ لعامَّة المنتمين إليه من الاعتداد به، والشرف باسْتِعلائه، ما يَنْفُذُ لسائر أبناء الملوك وأعقاب الأجِلَّة؛ وخصوصًا إذ عُلِم أن الخلائق مُطْبقة على تعظيم المتعلّقين بأهله الأعزاز. فكيف وقد عُلِمَ يقينًا أنّ كلّ واحدٍ من هذين الجيلين قد فاز بالقسط الأوفى من السعادة بمكانه.

أما جيلُ العرب فلأنهم كانوا قبل الإسلام في جاهليةٍ جهلاء، وفي ضلالةٍ عمياء، يَسفِكون الدماء، ويُخيفون الطرق، وينتهبون الأموال، ويتعاطون كبائر الآثام. ليس لهم مَلِكٌ يَنْظم بَدْوَهم، ولا سَائِسٌ يُقيم أوَدَهم. فرُزِقُوا رسولاً من الله تعالى، مبعوثًا بالحقّ والهدى؛ ليُعلِّمهم الكتاب والحكمة، ويأمرهم بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر، ويدعوهم إلى ترك العصبيَّة، وحميّة الجاهلية. فآواهم وأيَّدهم بنصره، ومكَّنهم من الممالك، بعد أن كانوا قَنِعُوا من أربابها بالسلامة من سطوتهم، فضلاً عن الاستيلاء على خُطَطِهم. كما قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ

تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ﴾ [الأنفال، ٨: ٢٦].

فأصبحوا بمكان هذه الدعوة أصنافًا ثلاثة:

صِنْفٌ منهم ملوك أعزَّة، وولاة المنابر والأسرَّة، قد نفذ حكمهم على الأقربين والأبعدين؛ لتحصيلهم الرياسة في الدين، وتوسّعهم في معرفة أحكامه، والتفقّه في حلاله وحرامه؛ فسعدوا بأشرف حُظْوَة، وأجَلِّ أُكْرُومة.

وصِنْفٌ منهم توجَّهوا إلى الآفاق في المغازي، فسهّل الله لهم فتح البلاد وذَلَّل لهم رقاب العباد، فتقابلوا في النواحي التي فُتحت لهم، وحازوا فيها نِعَمًا جسيمة، وأملاكًا عريضة، بعد أن كانوا مَمْنُوِين في جاهليتهم بضيق الحال، وضنك العيش.

وصِنْفٌ منهم - وهم الجمهور من أفناء العرب، المقيمون في ديارهم - قد اقْتَنَوْا بالنسبة الجنسية التي جمعت بينهم وبين صاحب الدعوة شرفًا لا يُجْهَل أن يقال لهذا الدين في رفعته وجلاله: «دِينُ العرب»: ويقال لهذا المُلْك في اتساع رقعته، وعلوّ مكانه: «مُلْكُ العرب». فهذا هو مجامع ما سَعِدَ به جيل العرب في أيام هذا الدين.

وأما العجم فإنهم مع ما كانوا رُزِقوا في أيام الأكاسرة من الأبنِيَاتِ الحميدة والآداب المنقولة، والعِناية الصادقة بحفظ رسوم العمارة [٢١ب] ابتُلُوا بمحنتين عظيمتين، لا يدانيهما شيء من المحن الدنيويّة في الفظاعة والنُّكر:

إحداهما: عَوْقُ المَوَابذة لهمائهم بالقهر عن اقتناء الحكمة الإلهيّة، التي بها يُتَوَصَّلُ إلى كمال الإنسانيّة، وباقتنائها تُسْتَحقُّ الرتبة الروحانية. وكان سببه أن زارادشت المتنبئ لما أسَّسَ لهم في الأبواب الاعتقاديّة تلك الأصولَ الدالَّة على نزارة حظّه من الحكمة النظرية: نحوكون العالم من قديمين، وحصول جِبِلَّتِهِ من امتزاج الضدّين، وأنواع هذيانه في العفاريت والشياطين، وخطئه الفاحش في شكل الأرض وتخطيط الأفلاك، صيَّرهم بالمأخذ التقليدي مزجورين عن الحكمة الإلهيَّة، تحرُّزًا من أن يتنبّه الناظر فيها، والمتحقّق لبراهينها، على سخافة دعاويه. فابتُلِيَ أَلِبَّاءُ العجم لمكان الدَّعوة المجوسيّة مع أفهامهم الذكيَّة، وعقولهم السَّرِيَّة بالمنع القادح عن أشرف أبواب الحكمة، بل تَكِلُوا روح اليقين بالحقائق البرهانيّة.

والأخرى: أن طبقاتهم بأسرهم كانوا مضطهدين بسياسة الاستعباد، وإيالة الاستخوال؛ إذ كان ملوكهم وسَمُوا أنفسهم بسِمَة «الخُذَانكاييَّة»، ووَسَمُوا كافّة من سواهم بِسِمَة «الدَّهكانية». وليس يُشَكُّ أنَّ تسخير العاقل الحرّ بالقهر والغلبة على المنزلة الواحدة، وزجرَه عن اكتساب المحامد بالهمَّة العلية، والتمني باجتهاد سعيه إلى ما يتمنّاه من الجاه والمَعْلُوّة، في الغاية في الاتِّضَاع والخِسّة، وهي النهاية في الاستسلام للغضَاضَة.

وإذ وُجِدت المحنتان مُطْبِقَتَيْن على العجم: إحداهما من جهة

ملوكهم، والأخرى من جهة مَوَابِذَتهم، فمن الواجب أن نعلم أنَّ مجيء الإسلام قد أفادهم بشرفه واستعلاء مكانه عوائد ثلاثة:

إحداها: إفادة السلامة عن التسخير للعبوديَّة، وإزالة الحَجْر عنهم في التطلّب للرفعة، إذ قيل لهم: «إِنَّ النَّاسَ كُلُّهُمْ لآدَمَ، وآدَمُ مِنْ تُرَاب»[1]، و﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات، ٤٩: ١٣]، و«المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، ويَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»[2].

والثانية: الهداية للحكمة الإلهيَّة، وتحقيق مبادئها بالأدلة؛ ليقتنوا باقتباسها والتوسّع في معالمها فضيلة روحانيّة، وغبطة نفسانيّة؛ فَتَجِلَّ به مراتبهم عند الخلق، ويبقى لهم الذِكرُ في العواقب.

والثالثة: فتح الطريق لهم إلى التفيُّؤ بظلّ هذه الدولة الميمونة، وقصد الأمم المُصَاقِبَة لهم باستخلاصها على شرائط الجهاد، ليعمروا بلادهم بما يفيدونه من الفيء، وينقلوا ذراريهم إلى أَكْنَافِ

---

(١) الحديث عن أبي هريرة وغيره قال رسول الله ﷺ: «قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ».
رواه أحمد في المسند (٢/ ٣٦١)، والترمذي في سننه (٣٩٥٦) في كتاب المناقب، وأبو داود (٥١١٦) في كتاب الأدب، وحَسَّنه الترمذي.

(٢) رواه أبو داود (٢٧٥١) في كتاب الجهاد، وهو حديث صحيح.

ديارهم، فيأخذونهم بالآداب الحسنة، ويُرَوِّضُونَهُمْ على الأخلاق الحميدة. حتى إذا [٢٢أ] استحكمت دُرْبَتُهُم فيها، واستولتمِرَّاتُهم عليها، مَنُّوا عليهم بالإعتاق، وأكرموهم بالإفضال. فيصيرون بذلك قائلين على الدَّوْم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر، ٥٩: ١٠].

فهي عوائد جيل العجم في أيام هذا الدين.

وإذ قد أتينا على ما وعدناه من القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى الأجيال؛ فمن الواجب أن نصرف السعي إلى تبيين فضيلته بحسب الإضافة إلى المعارف.

والله الموفّق والمُعِين.

القَوْلُ في فَضِيلةِ الإسلامِ بإضافتِهِ إلى المَعَارِفِ

الكلامُ الصَّحيحُ منه تحقيقه، ومعه تصديقُه؛ والكذوب بذات فمه يفتضح. وأحَقُّ الناس بالرحمة العاقلُ إذا تسلَّط عليه الجاهل. وشِدَّةُ الفحص براءةٌ من الخديعة. والجهلُ مع العِفَّة خير من الحكمة مع الفواحش. ومخافةُ العاقل لذمّ العلماء إيّاه تكون أشَدَّ من مخافته لعقوبة السلطان. وموعظةٌ وإنْ قَلَّتْ فهي أدب عظيم.

وإذ تقرّر هذا فمن الواجب أن نعود إلى ما هو الغرض من القول فنقول:

إن التقويةَ لأسباب الدين والدعاءَ إليه قد تكون باليد وقد تكون باللسان. إلّا أن الحاجةَ إلى تأييده بقوة اللسان تكون أمسَّ منه إلى تأييده بقوّة اليد، بل لا يُستعان باليد في إقامة الدعوة إلّا بعد المبالغة في الإعذار والإنذار، وبعد اليأس من تأثير الهداية والإرشاد. وبه يُخَالِفُ حُكْمُ حال المتدينين حكمَ حال البُغَاةِ والمتغلِّبين.

على أنه أمرٌ يلزم الإنسانُ أن يستعمله مع نفسه، كما يستعمله مع غيره. فإن الاجتهاد في حماية الاعتقاد بإدمان مناظرة النفس وتفقُّد ما يجوز وقوعه من أبواب الشُّبَه، ووجوه الرِّيَب، ومعارضة الخواطر المُعْتَرِية، وكثْرة الدُّرْبَة فيهما عند الوجوه، ليتدرَّب فيما يستعمله مع الخصم، ويستدرك بدُرْبَتِه الاستبصار في الدين، ويأمن حِيَل المُسْتَغْوِي قبل أن ينبري لمجادلته أمرٌ لا يجوزُ إغفاله؛ فإن مكابدة المحتال من طريق التمويه باللسان تكون أنكى من مكابدة[1] المغتال من طريق السيف والسِّنان. وكيف لا تكون كذلك وهي مكابدة روحانيّة، وهذه مكابدة جسمانيّة؟!

وإذ عُرِفَ هذا؛ ثم إنَّ العلوم كلها تنقسم إلى المِلِّيَّة والحِكْمِيّة،

---

(١) في الأصل: مكايدة.

وإنَّ صناعة الأدب تنزل منزلة الأداة للعلوم المِلِّيَّة، وصناعة المنطق تنزل منزلة الأداة للعلوم الحِكْمِيَّة، وبيَّنا أغراض كلّ واحد من الأبواب [٢٢ب] الثمانية، وما يتعلّق بكل واحد منها من الجَدْوَى والمرفق، فمن الواجب إذن أن نعلم أنَّه ليس لشيء من أصناف الديانات حُظْوَة من هذه الصناعة مثل حظوة الإسلاميين:

فإنَّ أحكام اليهود مقصورة على ما هو مُسَطَّرٌ في التوراة.

وللنصارى كتاب يسمُّونه «سَنْهُودِس» يتضمن سنن البِيعة وغيرها.

وللمجوس كتاب يعرف بـ «أبِسْتا»، وقد فُسِّر بكتابين آخرين يُعْرَفان بـ «زَنْد» و«بَازَنْد». وهي متضمّنةٌ ذكرَ مصالح عيشهم؛ إلّا أن العادة بتفريع المسائل الحادثة معدومَةٌ فيهم؛ فإنَّ أديانهم محمولة على التقليد المحض، وأبواب النظر محظور عليهم، وليس لهم أن يتجاوزوا المنصوص في الاستنباط.

ولَعمري إن للثَّنَوية كتُبًا حكوا فيها مذاهِبَهم، وكشفوا بزعمهم عن عَوَارِ مذهب غيرهم. غير إنَّ كلامهم ليس على وزن كلام الحُذَّاقِ من متكلِّمي هذه الأمَّة، في حكاية مقالات الفِرَق على استقصائها، والتحقُّق للحجج، وما يقابلون به منها.

فأمّا الإسلاميُّون فإنَّ حَمَلَةَ الآثار منهم قد تَتَبَّعُوا أخبار رسول الله ﷺ وأخبار صحابته، والتابعين لهم، تتَبُّعَ الضَّنِينِ بها، والمشفقِ

على فوات شيء منها؛ فعرفوا كافة النَّقَلة بأساميهم وكناياتهم وأنسابهم، ومُدَد أعمارهم، وتأريخات أزمنتهم، ووقت وفاة كلّ واحد منهم، وعدد من خدمه وصحبه وحمل عنه، ومقدار ما رُوي من حديثه.

وبمثله المتكلّمون جَرَوا في صناعتهم على نهج المحدّثين في مَرْج البحث عن الأصول الاعتقاديّة: كالقول في إثبات الصانع جَلَّ جلاله، والقول في وحدانيته، وتقرير صفاته الذاتيّة وصفاته الفعليّة[1]، وإثبات النبوّة ووجوبها، وشرح الخواصّ المقترنة بها، وتحقيق الشرائط في التعرّف لصحّتها، وغير ذلك من الأبواب المشهورة. فلم يَدَعُوا مقالة فيها تُعْزَى إلى صِنْفٍ من الأصناف إلّا خَلَصُوا إلى معرفتها بهيئة دعواها، وما اعتَلَّ به أهلها. ثم تجاوزوا الجليل الواضح من أبواب الكلام إلى اللطيف الغامض منها: كالقول في الجوهر والعَرَض، والجزء، والطَّفْرة، والتواتر، والاكتساب، والذَّرّات، والمعاني، والأسماء، والأحكام، والفعل، والاستطاعة؛ وغيرها من الأبواب التي تنشحذ بها الأذهان، وتتيقّظ لها الأفهام.

وبمثله الفقهاء في تَتَبُّعِهم لوجوه الأحكام، وخوضهم في دقائق الفتاوى؛ واستنباطهم للطائف التفريعات؛ بحيث قد أراحوا المتأخّرين من ذوي العناية بها مؤونةَ البحث والتَّنقير، وحَلَّوا

---

(١) في الأصل: العقلية.

صناعتهم مع اختلافهم فيها [٢٣أ] بصائب التفكير.

وبمثلهم الأدباء في تجريدهم الهمَّة لتحقيق ما يتعلّق بصناعة النحو، وصناعة العَروض، وصناعة التصريف، وصناعة التَّقْفِيَة، وبلوغهم فيها مبلغًا ملأوا بها الدفاتر والقَماطِر[1]، وعمروا بالمفاوض مجالس الأنس والتذاكر.

ثم وجدنا الأَلِبَّاء من أهل الإسلام قد سَعِدُوا مع ذلك بحسن توفيق الله تعالى لنقل الكتب المنسوبة إلى ذوي الشهرة من حُكَماء الرُّوم، وحُكَماء الفرس، وحكماء الهند، وحكماء يونان. واسْتَقْصَوْا تأمُّل معانيها، وحَلُّوا مواقع الشُّبهة منها، وتولَّوْا شرحها وإذاعتها، وتأدبوا في أبوابها بكمال تأديب الله تعالى جَدُّه بقوله جَلَّ اسمه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر، ٣٩: ١٧- ١٨]. واستعملوا في معانيها قول الرسول ﷺ: «العلم كثير؛ فخذوا من كلّ شيء أحسنه»[2].

ولو أنه كان لأهل الأديان مثل هذه السَّعَة في المعارف، والبَسْطَة في المعالم، لوُجِدَت كتبهم مُبْرَزَةً في أيديهم، ولما خفي خبرها

(١) القماطِرُ: جمع قِمَطْر وقِمَطْرَة، وهو ما تُصان فيه الكتب، وهو شبه سَفَطٍ يتخذُ من القصب. لسان العرب، مادة: قمط.

(٢) ليس بحديث بل قول قاله بعض العلماء، وعزاه ابن كثير في البداية والنهاية (٩/٢٥٧) للشعبي.

على المتعرّفين لأحوالها، ولما جَهِلَ مخالفوها أسماءها، وما اشتملت عليه من مضمونها؛ كما لم يجهلوا المنقول منها إلى الفارسيّة والسريانيّة.

وليس لقائل أن يقول: إن الأكثرين من المترجمين كانوا يَتَدَيَّنُون بالنَّصرانيَّة وبالصَّباوة[1]، فإنّهم ما فعلوا ذلك إلَّا لِمَا شاهدوا من قوة الإسلام وشرفه، وما كان قصدُهم إلَّا التقرُّبَ إلى الخُلَفاء الضابطين لِعُرَى الإسلام وقواعده.

وإذ قد أتينا على ما وعدناه من القول في فضيلة الإسلام بحسب الإضافة إلى المعارف، فمن الواجب أن نذكر جُمَل ما يَتَسلَّق به الطاعنون على الإسلام من شُبَهِهِم القويَّة، ونصرف السَّعْيَ إلى حلّها. فإنَّ العاقل لن يُقْنعه الوقوفُ على المعاني القويمة للشيء ما لم يتحقّق، وهي المعاني المعاندة له.

والله الموفّق والمُعِين.

القَوْلُ في الشُّبُهَاتِ التي يَتَسلَّقُ بها المُعَانِدونَ للإسلامِ

بالبحث تُستخرَج دفائنُ العلوم. ولولا الخطأ لما أشْرَقَ نورُ الصَّواب.

ولا فرقَ بين إنسانٍ يُقَلِّد وبهيمةٍ تنقاد. وفساد الدين في ثلاثة:

---

(١) يريد دين الصابئة.

زلَّة العلماء، وميل الحكماء، وتأويل الرؤساء. ومَنْ لم يكن معه عقل مرصوص، لم ينتفع بالحديث المقصوص.

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب أن نعود إلى ما هو غرضنا من الذكر فنقول:

إن الشُّبَه التي يَتَسلَّق [٢٣ب] بها الطاعنون على دين الإسلام والمِلَّةِ الحَنِيفيَّةِ، وإن كانت مُرْبِيَةً على العدِّ والإحصاء، فإنَّ الذي يوجد لها تأثيرٌ في الأوهام، ورواجٌ على الضَّعَفَةِ من العوام، بالغٌ في العدد أربعة. ومتى تمكَّن العاقل من حَلِّها، وتَحَقَّقَ مواقعَ التدليس فيها، لم يبقَ له فيما سواها من زِبْرِج[1] أقوال المُتَظَرِّفين، وزخارف تمويهات المُعْتِين، قوةٌ يُخْشى بها الرواج عليه:

إحداها: قولهم: إنَّ الإسلام لو كان دين الحقّ لكان دين الرحمة، ولو كان دين الرحمة، لما كان الداعي إليه مُقْدِمًا على الخلق بالسَّيْف، ومتعسِّفًا في أملاكهم بالسَّلب، ومُسْتَرِقًّا لذراريهم بالسبي، ولكان له في الدعاء إليه باللسان، والإرشاد له بقوة التبيان؛ غُنْيةٌ عن الأفعال المُضَاهية لفعل المنافس في النِّعم، والمتغلّب على القِسَم.

والثانية: قولهم: كيف تتوهّم أن دين الإسلام حقّ عند الله، مع ما نشاهد أهله من التضاغن والتعادي، وتشتّت الأهواء، وافتراق الكلمة، وتماديهم في ذلك الشأن؛ أَفْضَتْ بهم الحال إلى جرأة

(١) الزِّبْرِجُ: الزينة من كل شيء (لسان العرب، مادة: زبرج)، ومراد المؤلف هنا: الكلام الزائف الباطل.

بعضهم على سفك دماء البعض، وإقدام بعضهم على ذبح أطفال البعض، وما يتأذّون به من استشعار الضغينة للاختلاف في العقيدة، إلى أن تصير كلّ فرقة منهم خائفة من عدوان صاحبتها ما لا تخافه من سطوة العدو المُحْنَق، المُضْمِر للذّحل[1].

والثالثة: قولهم: إن عماد الإسلام في تقوية قواعده بالحجج هو ما أشار إليه عامة من دُعِيَ إلى قبوله، فقيل لهم: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت، ٢٩: ٥١]. ثم وجدنا القرآن من فرط البعد عن البيان الشافي، وضعف الإقناع بالبرهان الكافي، بحيث وُجِدَت الفِرقُ بأسْرها - مع تباعدهم في العقيدة - محتجّة بألفاظه، ومُسْنِدَة دعواها إلى ظواهر فحواها. فإذ كان عماد الإسلام في باب الحِجَاج هو هذا المشار إليه، ثم كانت صورته من ضعف الهداية هذه الصورة، فمن أين يستجيز العاقل بَتَّ القضيَّة بأنه أفضل الأديان وأسَدُّها؟

والرابعة: قولهم: إنّا وجدنا صاحب دعوة الإسلام مُدَّعيًا صدقَ خبره، وصحةَ ما حكاه من أمره، بأن شهدت له الكتب المُنَزَّلَةُ قبله؛ إذ قد تلا في كتابه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس، ١٠: ٩٤]. ثم إنّ أرباب

---

(١) الذّحل: الثأر وقيل: العداوة والحقد. لسان العرب، مادة: ذحل.

الكتب السَّالفة يهتفون بأن البشارة به غير موجودة فيها، وإلَّا فدلُّونا من أسفارها عليها. وإن ادَّعَيْتُم عليهم الكتمان والتَّحريف، فواعجبًا من أمم تفرَّقوا في البلاد، وأشاعوا في خاصّها وعامّها أجَلَّ نبأ يُتَوَقَّعُ حدوثُه، وصار كلّ واحدٍ منهم منتظرًا له، ومبتهلاً إلى الله تعالى في أن يُدْنيه [٢٤أ]، حتى إذا هجم زمانه، وظهر مصداقه، أعرضوا بجملتهم عنه، وتطابقوا على كتمانه. فإن كان هذا أمرًا ممكنًا فما يؤمنكم وقوع مثله في بعض سور القرآن؟. قالوا: وإذا كانت الكتب السالفة خِلْوًا من هذه البشارة، فأقلُّ حاله فيما نَحَلَهَا من الإفصاح به هو أن يكون مُتَقَوِّلاً عليها؛ فتسقط درجته عن أن يُرتضى للشهادة، فضلاً عن أن يُؤتمن للنبوّة.

فهذه هي المطاعن القويّة التي يتسلّق بها المُعْنِتُون عند قصدهم توجيه الزِّرَاية على المِلَّة الحَنِيفِيَّةِ. وإذ قد ذكرناها على إشباعٍ من البيان، فمن الواجب أن نتشمَّر لحلِّها، وكشف مَوَاقع التلبيس فيها.

والله الموفِّق والمُعِين.

القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهَةِ الأُولى

المُلْكُ بالدين يبقى، والدِّينُ بالمُلْكِ يقوى. ومَوارِدُ الأمور تشتبه، وفي مصادرها يتَّضح اليقين. وإذا ضَعُفَ السلطان قوي الشيطان. ولا يَسْلَمُ على الناس أحد، ولم يجتمعوا في الرِّضا على بشر. وطهارةُ

النفس تُعَدُّ غبطةً دائمة. وما أبْيَنَ وجوهَ الخير والشرّ في مرآة العقل، إذا لم يُصْدِئْهَا الهوى.

وإذ تقرَّر هذا فنقول:

إنَّ استعمال السيف والسوط قد يقع على صورة الجهاد، فيصير مَحْمَدَةً لصاحبه، ورحمةً للعالمين. وقد يقع على صورة الفتنة والتصعلك، فيصير مَذَمَةً لصاحبه، ومحنةً على العالمين.

وإذ كان هذا غيرَ مشكوك فيه؛ فنحن إذن جُدَراء بأن نتعرَّفَ حال الدَّاعي إلى الإسلام عليه الصلاة والسلام: أكان استعماله للسيف على الخليقة مُتَعَلِّقًا بمصلحة عامّة، أو مرتبطًا بمفسدة شاملة؟

وأنَّ أحواله فيه: هل كانت مقترنة بالهداية والإرشاد، أو كانت دالَّةً على التخبُّط والاستفساد؟

فاستقصينا تَتَبُّعَ ذلك، فوجدناه مُفْتَتِحًا - أمام مناوشاته - إظهارَ دعوة مخالفة لأهل الأرض؛ وهو عارف بضعف حاله، ونزارة قدره، وموقن أنه لا عداوةَ في الخلق أشدُّ من عداوة الدين، وأنه قد انتصب به لمناوأة العالم: ملوكِها وسُوقَتِها، من غير أن يوجد معه مال ممدود، وأعوان شهود. وأنه ليس يصانع أحدًا يتمكّن ممّا يوافق هواه، بل يدعوهم كلّهم إلى ارتفاض الشَّهَوات، والإمساك عن اللذَّات، وهجر الأملاك والأوطان، وتوديع الأهل والولدان. يطابقونه عليها، بل يعرضون على تركها لِمُهِمّ المالَ الجَمَّ، والرِّياسةَ المعقودة،

وهو غير ملتفت إليها، بل صابر على ما يناله في حالة ضنكه وفاقته، ملازمًا لقوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف، ١٢: ١٠٨] ثلاث عشرة سنة. فيدوم على تلك الوتيرة الصَّادقة، من غير أن يُزَنَّ بتهمة، أو يُعْثَرَ منه على موقع غمزة.

أَفَتَرَى لولا ثقته بأن الله ينصر رسله والذين [٢٤ب] آمنوا في الحياة الدنيا، فمتى يتَّسع في الطَّبع البشري أن يطمع مع حالته تلك في تتمة ما أقدم عليه من الأمر الجسيم، والخطب العظيم؟!

كلا! إن غرضَه في استلال السيف على من ناوأه لم يكن إزالةَ نعيمهم، ولا انتهابَ قِنْيَتِهم، بل لو[1] قدر على استصلاح عباد الله تعالى جَدُّه من غير حاجة إلى سفك دماء بعضهم لكان ذلك هو الآثر عنده، والأَحَبَّ لديه. لكنه - لفرط إصرارهم على عناد مَنْ ترددت نعمه عليهم، وتظاهرت مِنَنَهُ لديهم، لصرفهم إياها إلى عبادة الشيطان، ومقابلة مولاهم بالغُموض - أحوج إلى أن يذهب معهم في إعمال السيف عليهم مذهب سائس أشفق على رعيّته من عادية الخَبَاث، وحاول ردعهم عمَّا انهمكوا فيه من أبواب العيث، فلم يجد إليه سبيلاً إلَّا بإهلاك بعض الأفراد.

ومعلوم أن ذلك لن يكون منه قساوة، بل يكون مأثرة ورحمة.

---

(١) في الأصل: لمن.

وهذا باب قد سبق القول به على الاستقصاء.

وليس لمعارض أن يعارضنا بكشف جنده في وقعة أحد، وكبوة لحقت عسكره في وقعة مؤتة.

فإنَّا نقول: الأنبياء صلوات الله عليهم يُنْكَبُونَ في محارباتهم، وقد يُدال عليهم أعداؤهم، وإن وُعد لهم الغلبة والنَّصر؛ أعني بقوله جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ۝١٧١ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات، ٣٧: ١٧١ - ١٧٢]. وقوله: ﴿فَاصْبِرْ ۖ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود، ١١: ٤٩]. وكل من سَعِدَ بصلاح العواقب فقد اغْتُفِرَ له سوالفُ المكاره. وكما أنَّ قادة الجيوش ليسوا ينفكون في حروبهم مِنْ جَوْلاتٍ وكَشَفات، إلَّا أنهم متى أصابوا نُجُحَ العاقبة صارت المكاره عندهم غير مَحْفُولٍ بها. فكذا الحال للأنبياء عليهم السلام.

والله وَلِيُّ الحول والقوَّة، وبه التوفيق والعصمة.

القول في حل الشُّبهة الثانية

إنَّ الحقَّ لا ينقلبُ باطلاً لاختلاف الناس فيه، ولا الباطلُ يصير حَقًّا لاتِّفاق الناس عليه. وليس في وُسْعِ الحَقِّ قهرُ الأنفس على الإقرار به، وتسخيرهم للاعتراف بصدقه، لكنه شيء محقق بنور العقل بعد الرويَّة والبحث؛ فيظهر به المحق، ويمتاز به عن المبطل.

وسلامةُ الإنسانِ عن الخطأ رأسًا ليس بمطموع فيه، ولكن الطمع في أن يكثر صوابُه.

والقِنْيةُ العقليّة متى كانت نفيسةً كثُر الحُسَّاد عليها، وانبعثوا لإيقاع التلبيس فيها. وبحسب ذلك تختلط الأمور، وتصير عُرْضةً للاختلاف، والاختلاف داعية إلى المماراة؛ والمِراءُ فاتحة للتعادي؛والتعادي سُلَّمٌ إلى العصبيَّة، والعصبيَّة هي الدَّاء العضال؛ التي [٢٥أ] تَسْتَخِفُّ الأحلامَ الراجحة، وتستأصل النِّعمَ المُتَأثِّلة.

وإذ عُرِفَ هذا؛ فمن الواجب أن نعود إلى ما هو غرضنا من القول فنقول:

إنَّ دينَ الإسلام لمَّا كان ناسخًا للأديان كلّها، وكان مُلْكُه قادحًا في الرِّياسات بأسرها، وقد امتلأت القلوب غيظًا عليه؛ لهدمه كراسي علماء الكتابيّين، وطيّه مقاعِدَ الملوك والسَّلاطين، ثم كان مع ذلك في غاية الحسن، ونهاية الأنق؛ فغيرُ بعيد أن يكثر عدوُّه، وتزدحم التخاليطُ عليه.

ونحن جُدَرَاء بأن نذكر الجهات التي بحسبها تتولّد الاختلافات في باب الدِّيانات، وإن كانت موافقة للحَقّ، فنقول:

إن عامَّتها تَفْتَنُّ إلى جهات أربعة:

إحداها: أن يُعْجَب المتدين بعقله، ويغترَّ بذكائه، فَيَرْتَكِبُ نوعًا من المقاييس الفاسدة، قبل إحْكام المعرفة بمقدِّماته، فينتج نتيجة

كاذبة، وهو يخالها صادقة، فيعتقدها دينًا، ويدعو الناس إليه جَهْلاً، فتعمّ البلوى به، ويَغوي بمكانه الخليقة.

والثانية: أن يولع الإنسان من نفسه بالإغراب والتعمّق، ويستهتر باستثارة معنى بديع لم تُنْتجه له خواطر الناس، فلَّما يبالي تنكُّبَ الجادَّة، شغفًا بأن يسلك طريقة يصير فيها قدوة، أو يثير نادرة يُحكَمُ له بإصابتها على بعد الغور، ولطف الرويَّة، فيوطِّد به لنفسه الذكر والسُّمعة.

والثالثة: أن يكون قصدُ الإنسان عنادَ جميع ما يسمع من الأقوال الصَّادقة؛ والمذاهب الحقيقيّة، وأن يتَّبع أبدًا الآراء المُسْتَرْذَلَة التي تخدع بها طبقات العامَّة؛ إذ ليس شيءٌ عند الدهماء أروجَ من المذهب المستضعف، والرأي المدخول.

والرابعة: أن يتعمّد تزييف الدين، وتوهين أساسه: إما لتعصُّب مَلَكيٍّ، أو لتعصُّب نَسَبيٍّ، أو لسَوَسِ الخَلَاعة، أو لإيثار طرق المَجانة. فهو يجتهد في إلصاق المعايب به بأخبار مزوَّرة، وينسبها إلى أئمّة أصحاب الحديث، أو إلى أحد رؤساء العامّة، فيوهم الضَّعفة من أهله أنها أساس المِلَّة؛ احتيالاً منه للنكاية فيما أبغضه، وأحبَّ الانتقام منه.

فهذه هي الطرق للآفات المتواترة على الأديان والمِلَل، وليست هي المقصورة على دين الإسلام، بل هي مشتملة على جميعها.

فأمَّا حِيَل المخلِّطين في ترويج ما يحاولونه من أوجه الضَّلال

على أربابها فهي مُفتتَة إلى شُعَبٍ ثلاث:

إحداها: أن يَبذل له الإقرار أوّلاً بالأصل، ليستدرجه بذلك إلى مكان الاغتيال. ثم يأخذ معه في تمويهات يُخَيِّله بها بهرجةَ ما استند إليه، فيستَزِلَّه بمكانها عمّا استمسك بِعُرَاه من قواعد دينه؛ كالذي تفعله الثَّنَوية في إيهامهم[1] للناس مطابقَتهم استحسان [٢٥ب] سِيَر الأنفس الرحيمة، واستقباح سَوَس الأفئدة القاسية؛ ليتدرَّجوا به إلى تقبيح إيصال الألم إلى الحيوان، فَيَنفُقُ ذلك على المريض الذي لا يُفرِّق بين ما ينفرعنه الطبع، وبين ما ينفرعنه العقل. حتى إذا رأى استحكام ذلك في عقيدته صيَّره مطيَّةً إلى قانونه من خدش وجوه الأديان الإلهيَّة، ويستجرُّه بذلك إلى أنواع غوايته: في كون العالم من أصلين، وتولُّده من امتزاج القديمين.

وبمثله الحال في العاقبة عند إيهامهم للأغبياء محبَّةَ آل الرسول عليه الصلاة والسلام.

والثانية: أن يأخذ في شرح ما أحب ترويجه عليه بعبارات أنيقة، وألفاظ شهيَّة؛ وإشباعٍ في الوصف، وإقناعٍ بجودة الرصف، والتلفيق للمعاني، والتجويد للأداء؛ صُنْعَ صاحب السِّلعة المغشوشة عند عرضه إياها على مَنْ لا بصر له فيها، ليحسِّنَها في عينه، ويحبِّبَها إلى نفسه.

---

(١) في الأصل: أيامهم.

ولا كذلك صاحب الدين الصَّادق، والمذهب الحَقّ، إلَّا أحد من صحَّح نِيَّتَه في ابتغائه المثوبة، وطلبه الأجر.

والثالثة: أن يَعْزُوَ المذهب الذي يدعوه إليه إلى رجل جليل القدر، مثل علماء الرسول عليه الصلاة والسلام، وحكماء الفلاسفة، أو عقلاء أهل زمانه: من وزيرِ ملكٍ، أو أديب مبرَّز. فيُسْمِعُ هذا المغفَّلُ المريضُ قوله إياه فيحسن به الظنَّ، ويرضاه إمامًا لنفسه، ذهابًا منه إلى أنه مع جودة فطنته ما كان ليختاره لولا أنه هو الأصوب في ذاته.

ثم لكلٍّ من هذه الأبواب الزائغة عن الحجّة أهل يناسبونه، وقوم يلتقطونه. فتراهم يتسارعون بغرائزهم المختلفة إلى قبوله، فيزداد على الأيام عددهم، ويتضاعف عليها مَدَدُهم، فيصير بعد المدّة اليسيرة نِحْلَةً يُحَامَى دونها بالسَّيْف.

وهذه آفة يُبتلى بها أهل كلّ مِلَّة؛ وليس لأحدٍ من أربابها أن يَثْلُبَ الإسلام نسبتَها.

والله الموفّق للخير.

القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهة الثالثة

العقولُ في أنفسها متفاضلة؛ وللأفهام في ذواتها مراتب. ومن المعقولات ما يكون استِثْبَاتُه قريبًا، ومنها ما يكون عن فكر الحق به نائيًا. وبين

الناس وسائطُ كثيرة.

وليس على ناظم الكلام تقريبُه من جياد الأفهام وعليها، بل عليه أن يُخْلِصَ إلى المعاني قصدَها بأسهل وجوه اللّفظ؛ ثمّ مَن فَهِمه كان ذلك فضيلةً له، ومَن قصَّر عنه كان ذلك نقيصةً فيه.

وكلُّ من تدبَّر كلامًا صنعه غيره، إما في العلوم المِلِّيَّة أو في العلوم الحِكْمِيَّة، لم يسلم من الشَّك في بعض معانيه. وفحولةُ الشعراء لم يقولوا ما قالوه [٢٦أ] من أشعارهم على شريطة أن يفهمه عنهم كلُّ سامع، بل قالوه على شاكلة ما كانوا أوتوه من الفصاحة. وهكذا حال الخطيب، إذا انتُدِبَ لاستِلَالِ السَّخَائِم، وإصلاح ذات البين. وبمثله حال الكاتب في توفية ما يُنْشِئُه من الرسائل تمامَ حقّه من حكم البلاغة.

وإذ تقرَّر هذا فمن الواجب أن نعود إلى ما هو غرضنا من القول فنقول:

إنّ الأوجه التي لأجلها يقع الغرض في الكلام المنظوم تنقسم إلى شُعَبٍ ثلاث:

أحدها: أن يكون مَخْرَجُهُ على سبيل الرمز والإلغاز، دون التصريح والإفصاح.

والثاني: أن يكون مبنيًّا على الإجمال والإيجاز؛ أعني أن يُودَعَ الكثيرُ من المعاني في القليل من الألفاظ.

والثالث: أن يكون معناه إمّا دقيقًا في نفسه، وإما مُحْوِجًا إلى التحقيق بمقدّماتٍ قبله.

وليس يُشَكُّ أن أهل المعرفة بالألفاظ يفهمون من فضيلة البيان ما لا يفهم أهلُ المعرفة بالمعاني، والعلماء بالمعاني يعقلون منها ما لا يعقله العلماء بالألفاظ.

وإذ كان هذا غيرَ مدفوع عند ذوي الألباب، فبالحريِّ أن يسهل علينا حلُّ الشُّبهة، وأن نعلم أن القرآن يشتمل على الأوجه الثلاثة التي أومأنا إليها:

فإنّ الأوَّل منها يعدّ في الآيات المتضمّنة لأنباء الغيب: مثل دَابَّةٍ في الأرض، وشأن عيسى، وفتح يأجُوجَ ومأجُوج. وما شاكلها من أعلام القيامة.

والثاني: ما يقع منها في الآيات المتضمّنة لشرائع الدين وأحكامه: كالأوضاع العِباديَّة، والأوضاع المُعامَليَّة، والأوضاع الزَّجْرِيَّة، فإنها مجامع كُلِّيَة تولَّى تبيانها الرسول عليه الصَّلاة والسَّلام: إما بأقواله وإما بأفعاله.

والثالث منها: ما يقع في الآيات المتضمّنة للحجج المحقّقة للمعاني الاعتقاديّة؛ نحو: إثبات الصانع جَلَّ جلاله وإثبات وحدانيّته، ثم إثبات الرسل عليهم السَّلام، وإثبات المعاد. وما فيه من العقاب والثواب.

وإذ كان القرآن منتظمًا للأوجه الثلاثة، التي بها تصير الألفاظ المُؤَلَّفة مُعَرَّضَةً للظنون المختلفة، فلا غَرْوَ أن يكثر الاختلاف فيه، وتزدحم الشُّبَه في معانيه.

فأما ما ادَّعاه المُعْتَنُونَ من قصوره عن البيان الشافي فهو دعوى بَهْرَج: فإن الذين خوطبوا به في زمن النبي عليه الصَّلاة والسَّلام كانوا هم الأئمَّة في

الفصاحة، وقدوةَ جزيرة العرب في البلاغة. ولم ينسبه أحد منهم إلى عدم فضيلة البيان، ولا تجاسر على إضافته إلى الهُجْنَة في النظم. بل شهد له أهل المعرفة بالألفاظ[1] أنه يَفْضُلُ الكتبَ كلّها من جهة [٢٦ب] تِبْيَانه، وشهد له أهل المعرفة بالمعاني أنه يفضل[2] الكتبَ كلّها من جهة معانيه. ومن أغفل البابين وغَبِي عنهما فليس عقله بعِيار، ولا فهمه بمُعَيِّر.

فأمّا الإحاطة بما تَضمّنه القرآن من خاصِّ فوائده على الحقيقة فهي مما لن يكمل العقل البشريُّ له إلَّا بتَقَدُّمِه في معرفة شرائط التفسير، وقد استقصينا ذكرها في كتابنا الملقب بـ «الإرشاد إلى تصحيح الاعتقاد».

والله وليُّ الرَّشاد والسَّداد بعونه.

القَوْلُ في حَلِّ الشُّبْهَة الرابعة

أعْوَنُ الأشياء على تذكية العقل الخضوعُ للتعلّم؛ فإذا استبدَّ الإنسانُ برأيه عَمِيَتْ عليه المراشد.

وللحكمة زمانُ إظهار وزمانُ كِتمان، فلا يصلح زمان الكتمان لإظهارها، ولا زمان الإظهار لكتمانها. وهي تُنْقِص أهلها في غير حينها، كما تزيدهم في حينها، وتضعهم عند غير المستحقين لها، كما ترفعهم عند

---

(١) في الأصل: بالمعاني.

(٢) في الأصل: أنها تفضل.

المستحقين لها.

ومتى أعانت الفضيلةُ صاحبَها فالحكمة تُكسِبه الخلقَ المحمود، وحسنَ المعيشة، وإكرامَ النفس. ومتى لحقت الرذيلة صاحبَها فالحكمة تَصِير له قوةً على المعصية، وفسادًا للمعيشة، ووبالاً في العاقبة.

وإذ تقرّر هذا فمن الواجب أن نعودَ إلى ما هو غرضنا من القول فنقول:

إنَّ بشارة الكتب السَّالفة بالنبيّ الأميّ تكون برهانًا من براهينه، وذلك لتعلّقه بعلم الغيب، الذي أخبر الله تعالى بأنه لا يُظهر عليه أحدًا، ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن، ٧٢: ٢٧].

ولن يجوز أن تكون ألفاظ البشارة به واقعة فيها على التصريح والإفصاح؛ لأنها لو وقعت على ذلك لما تبين عند ظهوره منزلة العاقل من الغبيّ، ودرجة المجتهد من المقصّر. وليس يُشَكُّ أنها متى وقعت مرموزة فهي لا محالة تصير معرَّضة للتأويلات، وكل قول كان عرضة لها فإن مسلك التلبيس فيه، وإيراد اللبس عليه، لن يكون شاقًّا على الخبِّ الفطن.

ونحن نعلم أن الأحبار والرهابين كانوا سعدوا بالترؤّس في الدِّين، واغتبطوا بما أفادوه من الحُظْوَة عند العالمين. ولم يكن قد خفي عليهم أنهم مهما اتَّبعوا الرسول المبعوث فقد اضطرّهم الأمر إلى تكليف السعي الجديد لاقتباس المعرفة بشرائعه وأحكامه، وأنهم سيصيرون في تعلّمها ذَنَبًا لا رأسًا. وتلك مَشَقّة لا تسمح لها النفوس بالهوينى؛ فإن استبقاء الكراسي المحصّلة، واستدامة الرياسات المؤثَّلة، مما يُحرَص عليه؛ وتحريف الألفاظ

المرموزة بالتأويلات الفاسدة يكون أهون منه بكثير. فمن هذا الوجه ما [٢٧أ] تَأتَّى لهم كتمان خبره، وإخفاء نبئه.

على أنَّا لا نصدق بهذا القول إلَّا أن نأتي بشهادة الألفاظ المسطَّرة في كتبهم وخصوصًا الكتابان اللذان أشار إليهما القرآن بقوله جلَّ وعزّ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف، ٧: ١٥٧]. فنحن إذن جُدَرَاءُ بأن نصرف السَّعي إليه، ونُحِلّ الشبهة بذكره؛ فنقول:

إنَّا وجدنا في السِّفْر الخامس في التوراة، في الفصل الحادي عشر منه، قول الله تعالى لموسى: «إنِّي أقيم لكم نبيًا من أنفسكم، ومن إخوتكم، وأيما رجل لم يسمع لما يؤديه ذلك النبيُّ انتقمت منه»[١].

ثم في هذا الفصل بعينه: «إنَّ الربَّ إلهك مقيمٌ من بَنِيك ومن نفس إخوتهم نبيًّا مثلك، فاسمعوا له وأطيعوا»[٢].

ثم في هذا السفر، في الفصل العشرين منه: «إنَّ الربَّ جاء من طور سينين، وطلع لنا من ساعير، وظهر من جبال فاران، وعن يمينه ربوات من القدسيين، فمنحهم القوّة، ودعا بجميع قِدِّيسيه بالبركة»[٣].

---

(١) التثنية ١٨: ١٨-١٩.

(٢) التثنية ١٨: ١٥.

(٣) التثنية ٣٣: ٢.

ثم وجدنا في الإنجيل المنسوب إلى يوحنا، في الفصل الخامس عشر منه: «إن فارقليط[1] روح الحقّ الذي يرسله أبي باسمي وهو يعلّمكم كلّ شيء»[2].

فهذه هي ألفاظ البشارة من هذين الكتابين، وقد نُقلت إلى اللسان العربيّ من اللسان السريانيّ، وليس يجحدها أحد من أهل المعرفة بالكتابين.

ومن الواجب أن نوضّح مواقع الأدلة منها على صحّة نبوّة محمّد ﷺ، فنقول:

أما ألفاظ التوراة ففيها أربعة نعوت؛ متى جُمع بينها وضح أنها بشارة له دون غيره:

أولها: أن المُبَشَّرَ به من إخوة بني إسرائيل.

والثاني: أنهم مثل لموسى عليه السلام.

والثالث: أن مَن لم يؤمن به انتُقِمَ منه.

والرابع: أنه يُبعث من جبل فاران.

فأمّا النعت الأول: فلأن إخوة بني إسرائيل هم أولاد إسماعيل، ولم يبعث منهم نبي سواه. وفيه تصديق لما في السِّفْر الأوّل في الفصل العاشر منه أن الله تعالى قال لإبراهيم: «قد أجبت دُعَاك في إسماعيل أيضًا، وباركت عليه، وكبرته وعظّمته جدًّا جدًّا، وسيلد اثني عشر عظيمًا، وأجعله

---

(١) في الأصل: قارقليط.

(٢) إنجيل يوحنا ١٤: ٢٦، ١٥: ٢٦.

لأمّة عظيمة»[1].

ولولا مكان هذه النبوّة وهذا الملك لبطلت البشارة.

وأما النعت الثاني: فلأن حال موسى في ولد إسحاق كانت مضاهيةً لحال محمّد ﷺ في ولد إسماعيل، فإنَّ ولد إسحاق كانوا متبدّدين في بلاد مصر: عبيدَ ملوكها، وسُخْرَةَ أربابها، لا يوجد لهم شمل مُنْتظم، ولا شعب ملتئم، فأورث الله ﴿الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ [الأعراف، ٧: ١٣٧]. وهكذا حال العرب [٢٧ب] قبل الإسلام، فآواهم الله تعالى بمحمّد ﷺ وملَّكهم شرق الأرض وغربها. ثم لفَرْط التشابه الموجود بين الدِّينَيْن قالت قريش عند نظرهم إلى شرائع الإسلام: إنها يهوديَّة متجدِّدة.

وأما النعت الثالث: فلأنَّا لم نر أمّة بعد موسى عليه السلام كذَّبت بنبيّها فنزل بها من جَوَائح العقوبات مثل ما نزل بمُكَذِّبَةِ محمّد عليه السلام؛ وخصوصًا مَنْ كان منهم مُصَدِّقًا لموسى عليه السلام: مثل بني قريظة، وأهل فدك، وخيبر، وبني النضير. وهذا النوع من الانتقام يصدِّق الصفة الموجودة في الكتب المتقدِّمة، وهي ما قيل فيها: إنه يكون بأيديهم أسياف حِدَاد ذوات شَفْرَتَيْن، ينتقم الله بها من الأمم الكافرة.

وأما النعت الرابع: فلأن فاران، وإن كان اسمًا للجبل الممتد بين الشام

---

(١) التكوين ١٧: ٢٠

وبادية العرب، فإنّ الحجاز هي المخصوصة بهذا الاسم. والدليل عليه ما وُجِدَ في التوراة في قصة إسماعيل أنه كان يتعلّم الرمي في بَرِّيَّة فاران[1]. وقد علم أن منشأه لم يكن قط إلّا أرض الحجاز.

فقد ظهر أن أسباب النبوّة قد طلعت لموسى عليه السلام من جبل طور سينين، ثم لعيسى عليه السلام من بلد ساعير وما دونها من أرض الشَّام، ثم بمحمّد ﷺ من فاران.

وبمجموع هذه النُّعوت الأربعة قد اتَّضح صدق ما وُجِدَ في التَّوراة من البشارة.

وأما لفظ الإنجيل ففيه نعتان يُستدلّ بهما على اتِّجاه البشارة إلى محمّد عليه السَّلام:

أحدهما: قوله: «روح القدس الذي يرسله أبي باسمي».

والآخر: قوله: «يعلِّمكم كلّ شيء».

أمَّا الأوَّل منهما فلأن الأرواح التي هي منسوبة لفضل شرفها إلى الله تعالى صنفان:

أحدهما: النُّطقيَّة: التي بها يُتَوَصَّلُ إلى العقل. ومتى تهذَّبت هذه الروح كانت طهارتها سببًا للعصمة من الشُّرور؛ كما قال تعالى جَدُّه في صفة الأبرار: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾

---

(١) التكوين ٢١: ٢٠-٢١.

[المجادلة، ٥٨: ٢٢].

والآخر: القُدسيَّة التي خُصَّ بها الأنبياء صلوات الله عليهم فتوصَّلوا بمكانها إلى إقامة [. . .][1]، وإليه يتَّجه قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر، ٤٠: ١٥].

وكان عيسى عليه السلام من الخصوصيَّة بهذه الروح بحيث سُمِّي باسمها على الإطلاق؛ فقيل: روح الله وكلمته. وقد قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة، ٢: ٨٧، ٢٥٣].

ثم لم يَنَلْ أحد من مزية التأييد بها غير محمّد عليه السلام، وبه نطق القرآن: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى، ٤٢: ٥٢]. وبقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل، ١٦: ١٠٢]. وبه شهد لنفسه بقوله «إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِيَ أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللهَ وأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»[2].

وإذ تحقَّق هذا فقد ظهر أن قول المسيح: «إنه مبعوث باسمي»،

---

(١) كلمة غير مقروءة رسمها: «الحراح».

(٢) رواه الشافعي كما في مسنده (١/٢٣٣)، وابن ماجه (٢١٤٤) في كتاب التجارات، وهو حسن.

معناه أنه يبعث - والذي سُمِّيتُ به، وهو الروح القدس- معه، فيكون هذا القول نظيرًا لقولنا: بُعث بالهدى ودين الحق، أي ومعه الهدى ودين الحق.

وأما الثاني؛ فلأن محمّدًا عليه السلام ظهر في وقت كان الكتابيّون مضطرّين إلى مَن يَقفُهم على الحقّ في توحيد الله وصفاته بالحجج والبراهين، وفتح الأحكام الجامعة لهم مصالح الدارين، وتعريفهم الآداب الحسنة، والسياسة الفاضلة، ويؤكّد ذلك عليهم بالوعد والوعيد، والترغيب والترهيب.

وهذه كلّها أشياء لم يقع لها ذكر في تباين الكتب إلّا القليل؛ ما خلا علم الأحكام فإنها وقعت في التوراة.

فأما الأناجيل الأربعة التي كتبها تلامذة المسيح، أعني: مَتَّى ولوقا ومرقس[1] ويوحنا، فهي تشتمل على أخبار المسيح عليه السلام، وما جَرَتْ عليه أحواله من لدن مولده إلى آخر أيامه، مقرونًا بذكر ما سمعوه من مواعظه، وأمثاله، وثنائه على الله تعالى جَدُّه وتسابيحه. ثم لا يزيد عليه.

ولقد صنَّف شمعون الصفا بعده كتابًا يعرف بـ «براكسيس»، غير أنه لم يودعه إلّا أخبارَ تلامذة المسيح، وما تصرَّفت عليه أحوالهم.

ثم تلاه في التصنيف بُولس، وسماه «السَّليخ»، وهو مشتمل على ما خالف الإنجيل من الأشياء مخالفة ظاهرة.

وكلّ ما عدا هذين الكتابين من كتب النصارى فليس يزيد على الأناجيل

---

(١) في الأصل: مرقوس.

الأربعة شيئًا.

فهذه هي الألفاظ الدالّة على مواقع البشارة من التوراة والإنجيل بمحمّد عليه السلام. ولولا أن استقراء ما في الكتب أجمع من بشاراته؛ أعني: كتب أشعياء، وحزقيال وأرميا، ودانيال، والزبور، وغيرها؛ أمر يطول، لأوجبت إيراد الشيء الكبير منها. وفي هذا القدر كفاية لمن كان الحقُّ يُعينه، ولم يكن الإلْفُ والتعصّب آفته.

والله الموفّق للخيرة.

فهذا من مجامع ما أمكنني تحصيله في هذا الوقت من المَنَاقِب التي فُضِّل بها الدِّينُ الحنيفيّ والمِلَّة الإسلاميَّة على الأديان[1] الأُخر.

وتقديري فيه أنه سَيُوافِق رضا الشيخ الرئيس، بسط الله في المعالي ذكره. فإن صدَّق ظنّي نفذ إليَّ فضله، وإن نسبني إلى التقصير فالخير أردت، ولكلّ امرئ ما اكتسب.

والله أسأل أن ينفع عباده به، وأن يُجْزِلَ لي المثوبةَ عليه، إنه القادر على ما يشاء.

تمَّ الكتاب

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبي وآله وسلامه.

---

(١) في الأصل: للأديان.

قائمة المصادر والمراجع

- إخوان الصفاء (ق٤هـ/١٠م): رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ): صحيح البخاري، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٦م.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ): الجامع الكبير، ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد: العلل المتناهية في شرح الأحاديث الواهية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م
- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت ٤١٤هـ): البصائر والذخائر، (تحقيق) وداد القاضي، بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م
- خليفات، سحبان: رسائل أبي الحسن العامري وشذراته الفلسفية، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٨م.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ): مفاتيح العلوم، (تحقيق) إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود، بيروت: دار الحديث، ١٩٧٠م.
- الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام ووفيات

المشاهير والأعلام، (تحقيق) بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ـــــــــــــــــــ، سير أعلام النبلاء (تحقيق) شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م
- الزركلي، خير الدين: الأعلام "قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، ط ٦. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
- السرخسي، شمس الدين محمد بن أبي سهل، أبو بكر (ت ٤٨٣هـ): كتاب المبسوط، ط٣، بيروت: دار المعرفة (د.ت).
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ): الملل والنحل، (تحقيق) محمود سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٠م.
- صاعد الأندلسي، صاعد بن أحمد بن صاعد (ت ٤٦٢هـ): طبقات الأمم (تحقيق) حسين مؤنس، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣م.
- العامري، أبو الحسن محمد بن يوسف (ت٣٨١هـ): الأمد على الأبد، (تصحيح وتقديم) أورتك بروسن، مؤسسة مطالعات إسلامي، شعبة طهران، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد بن حبيب الأندلسي (٣٢٨هـ): العقد الفريد، القاهرة لجنة التأليف والنشر، ١٩٦٥م.
- القفطي، علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ): تأريخ الحكماء، بغداد: مكتبة

المثنى، القاهرة، مؤسسة الخانجي، (د.ت) (مصورة عن طبعة ليبسك ١٩٠٣م)
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.
- النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت ٣٧٧هـ): كتاب الفهرست، (تحقيق) أيمن فؤاد سيد، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجة، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
- المجريطي، أبو القاسم مسلمة بن أحمد (ت ٣٩٨هـ): غاية الحكيم وأحق النتيجتين بالتقديم، (تحقيق هـ. ريتر)، هامبورغ، مطبعة آوكوستين، ١٩٧٢م.
- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر، (تحقيق) بربيه دي مينار وبافيه دي كرتاي، (مراجعة) شارل بلا، بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩م.
- مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ): صحيح مسلم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤م.
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (٨٠٤هـ): طبقات الأولياء، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٣.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم المصري (ت ٧١١هـ): لسان العرب، بيروت: دار صادر، (د.ت).
- النسائي، أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣هـ): سنن النسائي، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
- أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٢م.
- نلّينو، كرلو: علم الفلك، "تاريخه عند العرب في القرون الوسطى"، روما: (د.م) ١٩١١م.

THE ROYAL ISLAMIC STRATEGIC STUDIES CENTRE (RISSC)